

حزام سوري من السوفخوزات بين الفرات وتركيا

دمشق — من كمال حمدان :

تجري سوريا ، منذ فترة ، تعديلات ملحوظة على توزع السكان في منطقة « الجزيرة » . والهدف من هذه التعديلات هو رفع مستوى الانتاج الزراعي وعقلنته ، وزيادة درجة الاختلاط بين سكان هذه المنطقة ، بصرف النظر عن العرق او الدين او اللون . وثمة من يعتقد ان لهذه العملية صلة بما يجري في شمال العراق وبحزام المزارع الحدودية . والمهم في هذه التعديلات على الجغرافية البشرية « للجزيرة » ، انها تمت على اساس رفع مستوى معيشة جميع المواطنين في هذه المنطقة ، وتحاشي وجود تجمعات عرقية او دينية في مكان واحد ، خصوصا على الحدود مع تركيا .

ومن هذا المنطلق ، عمدت سوريا ، منذ سنوات ، الى انشاء مزارع نموذجية في منطقة الجزيرة والغاية من انشاء هذه المزارع كانت، فضلا عن تحقيق دمج سكاني افضل، توسيع دور القطاع العام في الزراعة السورية ، وبالتالي توجيهها في شكل يتلاءم مع الخيارات السياسية والاقتصادية العامة التي اعتمدتها السلطة السياسية .

المزرعة الحكومية الاولى تم انشاؤها عام ١٩٦٥ في منطقة دمشق ، على غرار مزارع « السوفخوزات » (١) في الاتحاد السوفياتي . ومع نجاح هذه التجربة النموذجية اقيمت مزرعة ثانية عام ١٩٦٦ في القامشلي على الحدود السورية التركية حيث تتمركز بعض الاقليات الكردية . ومزرعة ثالثة عام ١٩٦٧ في دير الزور في منطقة « الجزيرة » . وبعد ذلك ، ارتفع عدد المزارع الحكومية ، في شكل متسارع ، ورافق ذلك تعديل في حركة توزع السكان في « الجزيرة » ، استهدف رفع انتاجية النشاط الزراعي وتأمين المزيد من اللحمة المواطنية بين سكان تلك المنطقة . وفي السنوات التي تلت عام ١٩٦٧ ، انشئت اكثر من عشرة مزارع حكومية ، في شكل حزام حول مجرى الفرات الجديد ، تمركز معظمها في « الجزيرة » وفي المناطق القريبة من الحدود التركية . وفي محافظة الحسكة الواقعة في « الجزيرة » ، تم انشاء خمس مزارع ، هي المالكية والدرباسية ورأس العين وعين الزرق والمناجير ، في حين انشئت في محافظة دير الزور ، الواقعة في المنطقة ذاتها ، ثلاث مزارع هي بنوتغلب وسعالو والسيال ، وانشئت واحدة في الرقة (مزرعة الرشيد) واخرى في حلب (مزرعة ابي فراس الحمداني) ، واقيم عدد آخر من المزارع في ادلب واللاذقية وطرطوس .

وتجدر الاشارة الى ان هذه المزارع انشئت على اساس الافادة من مياه سد الفرات ومن الطاقة المولدة منه . وقد بلغت مساحة الاراضي المزروعة ، في هذه المزارع الحكومية ، مليونا ومئة وسبعة وخمسين الف دونم .

ويقضي قانون الاستثمار المعمول به في المزارع الحكومية ، ببيع كامل المحصول او النسبة العظمى منه ، الفائضة عن حاجات الفلاحين والمزارعين ، الى مؤسسات زراعية حكومية تشرف على تصريفه في السوق الداخلية والاسواق الخارجية تحددها في ضوء تطور اوضاع السوق والمواسم . ومعروف ان الارباح المتأتية عن هذه الاستثمارات الزراعية تنفق في تحسين رفاهية العاملين في المزارع الحكومية وفي تعزيز الضمانات الاجتماعية والصحية لهم .

فهل ينجح هذا النوع من المزارع ، وكم يتطلب ذلك من الجهد والوقت لتبديل العادات الزراعية والتكيف مع المناخات الجديدة ، خصوصا ان ثمة مزارعين سينتقلون من مناطق الى اخرى ويقبلون على حياة جديدة هم وعائلاتهم . وسيتمركز جزء كبير من هؤلاء في المزارع النموذجية في منطقة الطبقة حيث مشروع الفرات .

(الصور من منطقة الطبقة في مشروع سد الفرات ، التقطها تك ويلارمن مجلة « ارامكو ») .

(١) — مزارع جماعية حكومية يقتنها السلطة السوفياتية للسيطرة على السياسة الزراعية والحد من التطورات العلوية فيها . وهذه المزارع هي عبارة عن مؤسسات عامة تدار مباشرة بواسطة اجهزة الدولة ، في حين ان الكولخوزات هي مزارع جماعية تعاونية ليست تابعة مباشرة للقطاع العام .

الدليل

رياح التفاؤل الاقتصادي تهب على مصر

تهب على مصر هذه الايام رياح التفاؤل ، بعد التطورات السياسية والاقتصادية الاخيرة وبعد التشريعات التي سنتها الحكومة لاعادة فتح الابواب امام الرساميل العربية والاجنبية . وتطمح مصر ، في شكل خاص ، الى الاضطلاع بدور رئيسي في انماء العالم العربي ، انطلاقا من العائدات والفوائض المالية التي من المتوقع أن تتجمع في المنطقة .

ومصر ، في الوقت الحاضر ، تهيىء نفسها في سرعة فائقة للتكيف مع الاوضاع الجديدة في العالم العربي . ولعل قرار انشاء مناطق حرة على طول القناة والاستعانة بالخبرات الاميركية والبريطانية لتنظيف هذا المجرى المائي ، واستقبال المئات من رجال المال والاعمال العرب والاجانب وضمان التوظيفات العربية والاجنبية واباحة تصدير الارباح والتعامل بالعملات الاجنبية وانشاء سوق نشيطة للاسهم والاوراق المالية ... — لعل ذلك كله خير شاهد على التحول الحاصل في السياسة الاقتصادية المصرية .

وفي ضوء هذه التطورات ، يتوقع بعض المراقبين ان تصبح السوق المصرية مركز الجذب الرئيسي للفوائض المالية العربية ، ومن غير المستبعد ان تستقطب مصر جزءا كبيرا من الرساميل المودعة المصارف اللبنانية ومصارف الدول الغربية . وتنوي عشرات المصارف الاميركية والاوروبية واليابانية ان تكون لنفسها مواقع ثابتة في السوق الحرة المصرية التي انشئت حديثا .

وفي الوقت ذاته اجرت مصر وتجري تغييرات جذرية في وجهة مبادلاتها التجارية . وقد اشترت من الولايات المتحدة منتجات زراعية عام ١٩٧٣ بقيمة ١٢٣ مليون دولار في حين ان هذا الرقم لم يكن يتجاوز الـ ١٠ ملايين من الدولارات عام ١٩٦٨ . وتراجعت ، تبعا لذلك ، مستوردات مصر الزراعية من الاتحاد السوفياتي من ٧٧ مليون دولار عام ٦٧ الى بضعة عشر مليونا عام ٧٣ .

القوة العالمية الثالثة

هل اصبح العالم على عتبة حرب عالمية ثالثة ؟ وهل اضحى العرب القوة العالمية الثالثة القادرة على تجنب حرب عالمية ثالثة ؟

سؤالان اولهما رعب وثانيهما مسؤولية .

فمنذ الحرب العالمية الثانية لم يشهد العالم قلقا كالذي يعيشه اليوم . قادة العالم في اهتزاز : ولسون يحكم بوزارة اقلية ، ونيكسون على شفير الاستقالة ، وترودو مستقيل ، وبرانت استقال ، وفرنسا تفتش عن رئيس للجمهورية . واقتصاد العالم في زلزال : لاول مرة ترضخ الدول المتقدمة لضغوط الدول المتخلفة ، واكثر من اي مرة الدول الفقيرة مصابة بالجوع والدول الغنية يتآكلها التضخم ، والكل يعاني الانفجار السكاني ، والتحالفات الاستراتيجية في دوار : الولايات المتحدة تتوافق مع السوفيات والصين وتضغط على اوروبا واليابان في حين ان الاتحاد السوفياتي يتقارب من اميركا ويهدد الصين !

* * *

امام هذه المؤشرات المرعبة يبدو النفط بوجهين مختلفين : فاما وسيلة استقرار واما مادة انفجار . فما دامت القضية الفلسطينية من دون حل ، وما دام جشع الدول الكبرى من دون حد ، فان النفط يبقى قابلا للانفجار والتفجير . حل القضية الفلسطينية والحد من سيطرة الكبار يحولان النفط الى طاقة استقرار وتثمير . من هنا تبرز مسؤولية العرب التي تعدت حدودهم الاقليمية لتشمل العالم . مسؤولية العرب العالمية تفرض عليهم رؤيا كونية تتمحور حول هدفين اساسيين ، اولهما تحويل المواد الاولية من سلع استهلاكية للعالم الصناعي الى حق انمائي لشعوب العالم غير الصناعي وبالتالي اعادة النظر في نظام الاقتصاد العالمي . وثانيهما تحريك الطاقات العربية بمنطق القوة الثالثة القادرة على فرض السلام بين الكبار بدلا من التحرك من منطق الكمية المهملة التي يتحارب عليها الكبار .

في مقدور العرب الذين اشعلوا حربا اقتصادية ان يحولوا دون حرب شاملة قد تنشب . الحرب العالمية الثالثة لن تقع اذا اصبح العرب قوة عالمية ثالثة .

كريم بقرادوني



هكذا ورد الأصل



في المنصة من اليمين : موسى ناصر ، انطوان بشارة ، غبريال خوري ، جورج صقر وتوفيق ابي خليل •

الحركة النقابية ستخوض الانتخابات النيابية لتحقيق أماني العمال والحصول على مكاسب جديدة

منذ اضراب عمال غندور (تشرين الثاني ١٩٧٢) الذي قتل فيه العامل يوسف العطار والمواطنة فاطمة الخواجا ، والحركة العمالية تمر بتطورات مهمة وسريعة ستكون لها في المستقبل القريب انعكاسات ملحوظة في البنى الاقتصادية والاجتماعية اللبنانية •

اضراب غندور الذي اتسم بالعنف والعنف المضاد ثبت في ما بعد انه لم يكن « حادثا عابرا لا يعكس واقع الحركة العمالية » كما أحبت أن تقول وسائل الاعلام الرسمية وتصريحات الرسميين وبعض القادة النقابيين • فالعنف العمالي انتقل من القاعدة الى القمة على صورة صراع مكشوف داخل الاتحاد العمالي العام بين جناح موال للدولة ومن ورائها أصحاب الاعمال وجناح معارض •

الجناح المعارض الذي كان يدعو، اثر حادثة غندور ، الى الاضراب المفتوح حتى تنفذ كل المطالب ، اعتبر ان الجناح الموالي مثل دورا اساسيا في تنفيس الاضراب لمصلحة أرباب العمل والسلطة وعلى حساب معظم المطالب التي قام الاضراب لاجلها • لذلك فقد اعتبر الفريق المعارض نفسه، منذ الحادثة، في حل من الالتزام بقرارات الاتحاد العمالي العام على رغم انه لم يعلن صراحة انفصاله النهائي عن هذا الاتحاد •

لمن اضراب غندور •

والحقيقة ان حادثة غندور لم تكن في حد ذاتها السبب الوحيد لتفجير الصراع داخل الاتحاد فالصراع غير المعلن قائم منذ انشاء الاتحاد العام (١٩٦٤) وتبني السلطة ومن ورائها اصحاب الاعمال الفريق الذي يتزعمه السيد غبريال خوري، أما الفريق المعارض فكان حتى ١٩٦٦ يعارض من خارج أسوار الاتحاد • ولم يتمكن من اختراق الحصار الا بعد حصوله على الترخيص بأربعة اتحادات اثناء تولي اللواء جميل لحود وزارة الشؤون •

تقفيس الاتحادات

الا أن دخول المجموعة المعارضة الاتحاد العام لم يغير شيئا من صورة القيادة فقد استمرت الهيمنة للجناح الموالي عبر احتفاظه بالرئاسة ، وقد تمكن هذا الجناح دائما من « تطبيش » كفته من الاصوات عن طريق « تفقيس » اتحادات جديدة والترخيص بها • والجدير هنا ان السلطات المختصة كانت في استمرار متساهلة ومتفهمة ظروف هذا الفريق فهي تجاوزت القانون مرات عدة حرصا على ضمان استمرار وجود هذا الجناح على رأس الاتحاد العام(١) • حيال هذا الواقع لم يجد فريق المعارضة داخل الاتحاد العام بدا من نقل معركته الى خارج أسوار الاتحاد العام لذلك ركز اهتمامه على القضايا المطلبية الخاصة بالعمال وعزز اطاراته النقابية في مراكز التجمع العمالية خصوصا الصناعية منها • وقد وسع هذا الجناح اعتماده الاضراب سبيلا الى تحقيق المطالب ، وهكذا ارتفع خلال النصف الاخير من الحقبة الحالية عدد الاضرابات المطلبية في مختلف قطاعات العمل التي كان الجناح المعارض في الاتحاد العام يهب دائما لتبنيها(٢) •

هذا الجناح المعارض اكتشف ، اثر الاضراب العام احتجاجا على مقتل العامل يوسف العطار والمواطنة فاطمة الخواجا ، أنه يتمتع بنفوذ في أوساط القاعدة العمالية أوسع بكثير من تقديراته • هذا الامر دفعه الى أن ينتقل فورا من المهادنة المرحلية داخل سور الاتحاد العام الى الهجوم المركز والمكشوف •

الهجوم الاول

الهجوم الاول كان قبيل عيد العمل عام ١٩٧٣ حين توجهت أربعة اتحادات عمالية (البترول، المصالح المستقلة ، الجنوب الاتحاد الوطني) بمذكرة عنيفة الى الاتحاد العام تطالبه فيها باقرار برنامج عمل تصحيحي ضمن جدول زمني محدد، وفي صراحة أشارت المذكرة الى أن كيفية الممارسة ضمن الاتحاد العام لم تعد تتماشى مع الوضع العمالي والاقتصادي وظروفه ، وفي سبيل تصحيح الاوضاع اقترحت المذكرة مجموعة من الاجراءات الهادفة الى تقويم الاوضاع • غير ان أكثر ما أزعج السلطات والجناح الموالي من المذكرة كان تركيزها على ضرورة « ايجاد هيكلية نقابية صحيحة مرتكزة على التنظيم القطاعي المهني والتمثيل النسبي » و « الغاء الترخيص المسبق للنقابات والاتحادات عملا باتفاقات مكتب العمل الدولي الرقم ٨٧ و ٩٨ مع المحافظة على حق الاضراب الشرعي»•

وهذه الاشارة الصريحة الى ضرورة تغيير الهيكلية النقابية والغاء الترخيص المسبق كانت بمثابة انذار صريح للسلطة بفسخ الشراكة في الاتحاد العام ما لم يجر توزيع جديد للادوار في القيادة بحيث تنال المعارضة نصيبا أوفر يوازي حجم نفوذها في القاعدة • ومما زاد في فاعلية الانذار وجود ترخيص بانشاء اتحاد مهني عام يمكن الفريق المعارض من التجمع في اطاره وتشكيل اتحاد عام ثان تؤيده بشدة قواعد عمالية واسعة في بيروت والمناطق •

ولم تنته القضية عند هذا الحد فقد تكرس القول بالفعل حين دعت خمسة اتحادات عمالية عضو في الاتحاد العام(٣) الى اقامة مهرجان خطابي في سينما روكسي في بيروت ردا على الغاء الاتحاد العام المهرجان الخطابي الذي كان ينوي اقامته لمناسبة عيد العمل • وقد تزرع الاتحاد العام بالحداد على ضحايا الغارة الاسرائيلية على بيروت التي قتل فيها ثلاثة من قادة المقاومة واخرين •

في مهرجان الروكسي الذي ضم اليمين واليسار العمالي هاجم الخطباء الاتحاد العام وسياسة الدولة خصوصا المتعلق منها بتأسيس النقابات وتنظيمها وكشف سياسة الدولة الخاصة بالصناعة، كما أكد هؤلاء ، على استمرارهم في خط المواجهة مع الاتحاد العام والسلطة الى أن يعاد النظر في الهيكلية النقابية وتحقيق عدد من المطالب في طليعتها تعديل المادة ٥٠ •

وهذا المهرجان الذي جاء مخالفا لقرار الاتحاد العمالي العام لم يواجه اعضاؤه باي اجراء تأديبي من الاتحاد الذي كان يشعر ، بعد حادثة غندور، بضعف مركزه داخل القواعد العمالية خصوصا الصناعية منها ، لذلك آثر الا يرد على الاتهامات وأن يكتفي بتصريح مقتضب لرئيسه عدد فيه منجزات الاتحاد خلال سنة والتي كان أبرزها زيادة غلاء المعيشة (٥٪) ورفع الحد الادنى للاجور (من ١٨٥ الى ٢٠٥ ليرات) •

وقف التصعيد

كان من المنتظر ، أثر المهرجان ، أن يستمر تصعيد الحرب المعلنة داخل الاتحاد العمالي العام حتى يصير التعديل في الهيكلية وبالتالي في القيادة أو فك الارتباط ، غير أن الاحداث السياسية في لبنان والمنطقة العربية جمدت الوضع حتى السنة ١٩٧٤ • وفي مطلعها ، ومع زيادة التذمر من الغلاء، وجه الاتحاد العام مذكرته الشهيرة الى الحكومة مطالبا باجراءات فعالة لمكافحة الغلاء وحدد ٦ شباط مهلة قصوى للتنفيذ والا الاضراب • غير أن الاتحاد العام الذي رأى أن يمدد المهلة للدولة حتى ٢ نيسان فوجىء بتمردات على قراره في الجنوب والشمال وبعض بيروت مما أظهر ضعف موقفه مع اقتراب موعد انتخاب رئاسته • وزادت حراجة موقف الاتحاد حين نظم الجناح المعارض الاربعاء ٢٧ اذار ١٩٧٤ «مسيرة الرغيف» التي تمكنت من استقطاب القواعد العمالية حتى تلك المحسوبة على الجناح الموالي للسلطة في الاتحاد العام •

وهناك اجماع لدى المراقبين على أن « مسيرة الرغيف » كانت الضاغط الاساسي لتعهد الدولة بتعديل المادة ٥٠ والغاء المرسوم الرقم ٣٤ مما يعني أن المعارضة العمالية تمكنت ، من خلال الشارع، القيام بالدور الذي يفترض في الاتحاد العام أن يقوم به • وبالتالي فقد تمكنت من تقليص حجم الجناح الموالي في الاتحاد واحراجه أمام الرأي العام وبالتخصيص أمام العمال أنفسهم •

على طريق الانفصال

هذا الواقع حمل المجموعة المعارضة على الاعلان صراحة انها في صدد الانفصال عن الاتحاد العام وتشكيل اتحاد عام ثان في فترة زمنية قريبة (٤) •

والعارفون في قضايا العمال يعتقدون أن الاحتفالات السخية التي اعدها الاتحاد لمناسبة عيد العمل هذه السنة والملصقات التي ملأت بها وزارة العمل البلد والبرامج الاذاعية والتلفزيونية الخاصة بالعيد – على رغم تشابه ظروف عيد هذه السنة مع عيد سابقتها ، من حيث الاعتداءات الاسرائيلية كل هذا كان الهدف منه ترميم معنويات الاتحاد العام تداركا للانشقاق الذي يهدد بجدية الاتحاد العام • كذلك يؤكد هؤلاء أن الجناح الموالي بدأ – بحرارة – الاعداد لتأسيس حزب عمال لبناني يضم الاتحادات الموالية ويهدف الى « القوطبة » على المعارضة العمالية واستعادة القواعد العمالية التي خسرها منذ حادثة غندور •

الحزب قريبا

حزب العمال اللبناني سيخرج الى النور في وقت قريب جدا وسيكون له برنامج عمل طويل عريض يؤكد فيه عزمه «زيادة مشاركة العمال في ادارة شؤون المجتمع اللبناني » و خوض المعارك السياسية مباشرة عن طريق الانتخابات النيابية وبأي وسيلة تكفل تحقيق أماني الطبقة العاملة والحصول على مكاسب جديدة لها » • بكلام اخر انه حزب عمال لبناني على الطراز اللبناني ولكن من دون التجارب والممارسة والتطور التي عرفته الحركة العمالية في بريطانيا طوال أكثر من نصف قرن قبل أن تغطس في بحر الحزب السياسي الذي يسيطر عليه العمال•

فوق كل هذا يقال أن الحزب سيخرج الى العلن بزخم قوي وسيكون له مرشحون للانتخابات النيابية المقبلة وأنه سيلاقي قبولا وتأييدا كبيرين من كل الفئات العمالية وأن هذا الحزب مرشح لان يحتل دورا مهما جدا في الحياة العمالية والسياسية خلال الحقبة المقبلة ؟

من يدري ؟

عدنان ص. الخياط

---

(١) اثناء وجود السيد كاظم الخليل على رأس وزارة العمل (٧٢–٧٣) صدر قرار عن وزير العمل يرخص بتأسيس اتحاد باسم « اتحاد نقابات قطاع التأمين » يضم نقابة مستخدمي شركات التأمين ونقابة « وكلاء الانتاج في شركات التأمين على الحياة » المصنفة لدى وزارة العمل ضمن نقابات أرباب العمل علما ان المادة ٨٣ من قانون العمل • تنص صراحة على حق كل من فئات العمال وأرباب الاعمال بانشاء نقابة خاصة بكل منهم •

(٢) في بعض الاحيان كان الجناح الموالي في الاتحاد العام يضطر الى دعم بعض الاضرابات العمالية تحت ضغط القاعدة العمالية •

(٣) اتحاد نقابات المصالح المستقلة (موسى ناصر) واتحاد العمال والمستخدمين في الجنوب (حسيب عبدالجواد) والاتحاد الوطني للنقابات (الياس الهبر) واتحاد عمال البترول (جورج صقر) واتحاد نقابات مستخدمي المصالح المستقلة والمؤسسات العامة (ناصر نصرالله)•

(٤) ظاهرة وجود اتحادين عاميين انفصل احدهما عن الاخر موجودة في فرنسا حيث يوجد الـ C.G.T. ويسيطر عليه الشيوعيون ولـ C.G.T. Fo الذي انشق عن الاول عام ١٩٤٦ •

حزب العمال

اواخر عام ١٩١٨ تأسس في لبنان حزب اطلق على نفسه اسم « حزب العمال » واطلق شعار « لا طائفي ، اتحادي ، ليبرالي ، ديموقراطي » • غير أن قيادة الحزب وقعت من بداية الطريق في أيدي شخصيات سياسية لا علاقة لها بالعمال استخدمت الحزب في سبيل مآربها الشخصية مما ادى الى انحلال الحزب قرب نهاية عام ١٩٢٤ •

جاك كولان ، المستشرق الفرنسي الذي درس الحركة العمالية في لبنان منذ نشأتها وحتى صدور قانون العمل ، يعتقد ان الحزب انشىء بهدف التصويت لمصلحة انتداب فرنسي على لبنان لدى بعثة كنج كريين الاميركية التي حضرت الى لبنان عام ١٩١٩ لاستفتاء الهيئات والشخصيات رأيها في هوية الانتداب على لبنان •

العريس الاول

اول عامل ونقابي ترشح للانتخابات النيابية في لبنان كان مصطفى العريس • وقد خاض العريس المعركة الانتخابية في دائرة بيروت عام ١٩٤٧ على رأس قائمة تضم السادة الفرد نقاش وأمين بيهم، هراتش شامليان وهرير ميناسيان • ووضعت السلطة ثقلها في المعركة لاسقاط العريس الذي كان يتمتع بتأييد شعبي واسع • وعلى رغم ان العريس لم ينجح رسميا في ٢٥ أيار ١٩٤٧ فانه احرز عددا كبيرا من الاصوات •

منظمة الاغذية والزراعة الدولية تمسح الجنوب (٢)

القضية الاساسية في الليطاني

اعادة توزيع حصص المياه وتعيين الاراضي الصالحة للري

في العدد الماضي من « النهار الانمائي » (٧٤/٥/٥) عرضنا القسم المتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية من مشروع ري الجنوب من الليطاني، والتي تضمنها تقرير اعدته منظمة الاغذية والزراعة الدولية، وهنا القسم الثاني من التقرير والذي ينطوي على التوصيات :

سد القرعون على الليطاني •

ثمة حاجة الى تعديل المرسوم ١٤٥٢٢ وتحديد منسوب المياه في سد مركبا

ان احتمال امكان التنمية في الجنوب يتأثر الى حد كبير باتجاهات التنمية الاقتصادية الوطنية • وتبين ان الناتج الوطني القائم نما بين ١٩٦٥ و ١٩٧٢ بنسبة ٨،٢ في المئة سنويا ، وكان نمو القطاعات المنتجة للسلع ٦،٢ في المئة في حين أن نمو قطاع الخدمات بلغ ٩ في المئة •

القطاع الزراعي واجه صعوبات ، كما ادخلت عليه أساليب فنية حديثة تستغني الى حد بعيد عن اليد العاملة ، لذلك فأن سياسة النمو في القطاع الزراعي ، والذي يشكل عنصرا مهما بالنسبة الى الجنوب ، يجب أن تهدف ، في الدرجة الاولى الى بلوغ مستوى الاكتفاء الذاتي • وهذا الاتجاه يكون بخلق زراعات جديدة ومتنوعة وتوفير منتجات على نطاق المزرعة أو في حدودها لسببين : تكثير عدد الاعمال الزراعية ، ومواجهة الاسعار التي تفرض من الخارج •

ان النشاطات المقترحة ، في ضوء التحاليل السابقة ، تكمن في اعتماد الاتي :

١ – زراعة الحبوب بطريقة الري لاستغلال الطاقة القصوى من الانتاج الزراعي •

٢ – زراعة النباتات والاشجار التي يستخرج من ثمارها الزيت على أنواعه •

٣ – الزراعات الصناعية (التوت)•

٤ – زراعة الاعلاف •

٥ – تربية المواشي •

على أن يكون الهدف من تنمية المنطقة :

– زيادة الدخل عن طريق استثمار الثروات الزراعية في حدودها القصوى لزيادة الانتاج الزراعي القائم •

– استخدام الموارد البشرية عن طريق ايجاد مجالات عمل كثيرة •

– البحث عن نشاطات زراعية قادرة على خلق عوامل مهمة محليا ولكن خارج الاستثمارات الزراعية ، ويوصي التقرير بخفض المساحات المزروعة تبغا الى ١٥٠٠ – ٢٠٠٠ هكتار وحصرها في المناطق الصالحة لهذه الزراعة والتي هي خارج نطاق الري • كما يوصي بتحديث أساليب الزراعة • ووضع التقرير تصنيفا لتوزيع الزراعات حسب التربة الموافقة لها وحسب ارتفاعها عن سطح البحر • وتناول القسم من التقرير الموارد المائية واستثماراتها الحالية ، فقال ان هناك خمسة أحواض نهرية رئيسية هي : نهر الدامور ومساحة حوضه ٢٧٧ كيلومترا مربعا، نهر الاولي ومساحة حوضه ٣٠٢ كيلومتر مربع ، نهر سينيق ومساحة حوضه ١٠٩ كيلو مترات مربعة ، نهر الزهراني ومساحة حوضه ١٠٦ كيلو مترات مربعة ، نهر الليطاني من منفذ القرعون ومساحة حوضه ٦١٦ كيلو مترا مربعا ، يضاف اليها الانهر والسيول الموسمية التي تقدر مساحة أحواضها بـ ١٠١٥ كيلو مترا مربعا •

أما المياه الجوفية فتبين من دراسة ٦ أحواض منها ان كميات المياه فيها تبلغ ٦٢٣ مليون متر مكعب ، يستثمر منها حاليا ٦٤ مليون متر مكعب ، كما يستخدم ٦٦ متر مكعب في الاستثمارات الاضافية •

القاسمية – رأس العين الافضل

وتظهر الاوضاع الحالية للري ان قطاع القاسمية – رأس العين هو أفضل القطاعات المروية ٤٠٢٠ هكتارا تستهلك ٧٤ مليون متر مكعب في السنة ، ويذهب قسم كبير منها الى البحر ، وقطاع نهر الدامور – الباروك ٥٤٥٠ هكتارا مروية من السواقي والابار وتستهلك ٧٥ مليون متر مكعب يؤمن منها نهر الدامور ٣٩ مليون متر مكعب • ومنطقة الري من الابار الجوفية وتستهلك ٧٠ مليون متر مكعب لـ ٦٧٠٠ هكتار •

أما ما يرويه الليطاني ابتداء القرعون – بما في ذلك المساحات الواقعة في قطاع القاسمية – رأس العين ، فتبلغ مساحته ٤٤١٠ هكتارات •

ويلاحظ مما تقدم ان هناك اهدارا واسرافا في ري قطاع القاسمية – رأس العين (٣٠ ألف متر مكعب لكل هكتار) يؤثران على توزيع مياه الري في المستقبل ، فمن جهة لا تعود كميات المياه كافية لري باقي الاراضي ، ومن جهة اخرى تطول فترة الجفاف بالنسبة اليها •

لذلك لا بد من اعادة توزيع المياه وطريقة استثمارها •

مياه الشفة

بما ان مصادر مياه الشفة ، هي مصادر مياه الري نفسها فقد تناول التقرير وضع هذه المياه كالاتي :

هناك ٥ شركات مستقلة تشرف على تأمين مياه الشفة في القطاع الواقع جنوب بيروت فتؤمن ٢٦،٥ مليون متر مكعب في السنة لنحو ٧٣١ ألف شخص شتاء و ٨٥١ ألفا صيفا • ويبلغ معدل ما يصيب الشخص الواحد من هذه المياه بنحو ١٠٠ ليتر يوميا ، لكن سوء توزيع الشبكات يؤدي الى اهدار ما لا يق[ل] عن ٣٥ في المئة من المياه •

سنة ٢٠٠٠ يصبح العدد المقد[ر] لسكان المنطقة – والخطأ يعود الى النقص في الاحصاءات – مليون و ٧٠٠ ألف شخص في حاجة الى ٨٠،٧ مليون متر مكعب من المي[اه] سنويا • تضاف اليها حاجة مدين[ة] بيروت ، التي لا تعود في امكا[ن] مصادر مياهها الحالية تأمين حاجت[ها] بعد سنة ١٩٨٣ ، وهذه الحاجة تق[در] بـ ١٩٥ مليون متر مكعب ، يجب تأمين ٦٠ مليونا منها من مي[اه] الليطاني •

القسم الثالث من التقرير يتناو[ل] تنمية موارد المياه ، والحاجة الى المياه ، وتوزيع حصص المياه • و تبين ان الحاجة الى المياه تختلف [عن] توقعات المرسوم ١٤٥٢٢ الذي قـ[ـدر] الكميات المطلوبة •

أما القسم الرابع فتناول موا[رد] التربة الصالحة للري ، وتوزيع الم[ياه] عليها وتعيين حدود مناطق الري وخلص التقرير الى التوصيات الاتية :

ثمة ضرورة الى

١ – تقدير موارد المياه •

٢ – تقدير حاجات بيروت لمي[اه] الشفة •

٣ – تحديد الاستراتيجية الش[املة] لتوزيع حصص المياه •

٤ – مراقبة أوضاع الري الحالي

٥ – تعديل المرسوم ١٤٥٢٢ •

٦ – ضرورة توزيع مياه الري •

٧ – تعيين حدود الري •

٨ – تحديد منسوب سد مركب[ا]

ويبدو ان المعضلة الكبرى ا[لتي] ستواجه تنفيذ المشروع تتعلق با[عادة] توزيع حصص المياه وتعيين الارا[ضي] الصالحة للري •

المرفأ

اسوأ من حوادث ايار وحرب
زاد حجم البضائع بين ٣٦ و٥٠ في

لا حوادث ايار قبل سنة ، ولا حرب تشرين قبل ٧ اشهر تسببت في ازدحام البواخر وتقزيم دور مرفأ بيروت، كما يتسبب فيه تعنت المسؤولين اليوم والحرب الباردة الصامتة بين المؤسسات والشركات التي في يدها زمام المرفأ من جهة، والتجار من جهة اخرى •

فالتحسن النسبي الذي طرأ على الاوضاع السياسية في المنطقة نشط حركة الاستيراد والترانزيت، فارتفع عدد البواخر الى ١٣٥ باخرة في مطلع الاسبوع الماضي ، كما ارتفع حجم البضائع الى نحو ١٣٦ الف طن في اقصاه لكن الذي لم يتطور ويتحسن هو تصريف الاعمال وتسهيل عمليات التفريغ في المرفأ وقد بلغ عدد البواخر التي من دون شغل والمسجلة والتي هي خارج احواض المرفأ، بين الخميس ٢ ايار والاربعاء ٨ ايار على التوالي : ٨١ و ٨٥ و ٨٩ و ٨٤ و ٩٠ و ٩٧ و ٩٦ باخرة وهو عدد لم يعرفه مرفأ بيروت الا في اشد الحالات الاستثنائية •

وهذا الواقع ينذر بانعكاسات سلبية خطيرة على الوضع الاقتصادي الداخلي والاقليمي والعالمي ، ما لم يبادر المسؤولون فورا الى اعلان الطوارىء لمدة محدودة تكون كافية لاعادة الامور الى طبيعتها، وبالتالي الى مباشرة تنفيذ الحوض الرابع، اما حركة البواخر فراوحت بين ١٤٠ و ١٣٥ باخرة ، وحجم البضائع في البواخر التي خارج المرفأ بين ٥٦ و ٧٨ الف طن ، وفي البواخر المسجلة بين ٣٧ و ٣٩ الف طن •

وبلغت زيادة حجم البضائع عما كانت قبل اسبوعين في البواخر التي خارج المرفأ نحو ٥٠ في المئة ، وفي البواخر المسجلة نحو ٣٦ في المئة •

اما حجم البضائع المسحوبة من العنابر والارصفة فقد حافظ على معدله المعتاد •

حركة البواخر والبضائع في مرفأ بيروت بين ٢ و٨ أيار ٧٤

التاريخ / عدد البواخر	الخميس ٢ ايار	الجمعة ٣ ايار	السبت ٤ ايار	الاحد ٥ ايار	الاثنين ٦ ايار	الثلثاء ٧ ايار	الاربعاء ٨ ايار
داخل المرفأ	٢٢	٢٤	٢٢	٢٣	٢٢	٢٢	٢٣
من دون شغل	١١	١٤	١٣	١٣	١٦	١٥	١٦
خارج المرفأ	٤٦	٤٤	٤٧	٤٤	٤٧	٥٤	٥٣
مسجلة	٢٤	٢٧	٢٩	٢٥	٢٧	٢٨	٢٧
مسافرة	٤	٦	١١	٣	٤	٦	٦
منتظرة	١٠	٧	٩	٨	٢	٥	٢
راجعة	١	–	١	١	١	٤	١
للتسجيل	٣	١	٢	٣	١	١	٣
المجموع	١٢٢	١٢٣	١٣٤	١٤٠	١٤٠	١٣٥	١٣١
البضائع خارج المرفأ (بالطن)	٧٦٠٣٦	٧٤٤٣٠	٧٨٤٣٦	٥٦٤٦٣	٦١٢٦٦	٦٢٩٣٩	٤٢٧٧
في البواخر المسجلة	٣٨٤٨٨	٣٧٧٢٨	٣٩٨٧٢	٣٧٦٦٤	٣٨٩١٠	٣٨١٦٦	٧٦٣٤
في البواخر التي من دون شغل	٣٧٧٥	٨١٩٥	٧٨٠٥	٥١٣٠	٧٣٨٠	١١٠٨٠	١٥٩
المسحوبة من العنابر والارصفة	٧٤٤٢	٨٤٤٨	٣٣٤٢	–	–	٩٤٣٨	

الوجوه الثلاثة لفرنسا ما بعد الحرب (نسبة النمو السنوي)

النمو في الدخل القومي القائم بالأسعار الثابتة

١٩٥٠ / ٥٨: المانيا، اليابان، ايطاليا، فرنسا، كندا، اميركا، بلجيكا، بريطانيا (٠ ٢ ٤ ٦ ٨)

١٩٥٨ / ٥٩: اليابان، ايطاليا، فرنسا، المانيا، كندا، بلجيكا، اميركا، بريطانيا (٠ ٢ ٤ ٦ ٨ ١٠ ١٢)

١٩٦٩ / ٧٣: اليابان، فرنسا، كندا، بلجيكا، المانيا، اميركا، ايطاليا، بريطانيا (٠ ٢ ٤ ٦ ٨ ١٠)

الاسعار

بلجيكا، اميركا، المانيا، ايطاليا، كندا، اليابان، بريطانيا، فرنسا (٠ ٢ ٤ ٦ ٨)

اميركا، بلجيكا، كندا، المانيا، بريطانيا، ايطاليا، فرنسا، اليابان (٠ ٢ ٤ ٦ ٨ ١٠ ١٢)

كندا، اميركا، فرنسا، بلجيكا، اليابان، المانيا، بريطانيا، ايطاليا (٠ ٢ ٤ ٦ ٨ ١٠)

١٩٥٣-٥٨

وضع الانفاق الفرنسي من نسبة الدخل القومي القائم (١٩٧١)

اسوج ٥٠ — فرنسا، ايطاليا، المانيا، بريطانيا، كندا ٤٠ — اميركا — ٣٠ — اليابان — ٢٠ — ١٠ — صفر

في السنوات الخمس الاخيرة من حكم الرئيس جورج بومبيدو اكتشف الفرنسيون أن بلادهم تستطيع أن تحقق معجزات اقتصادية على نحو ما فعلت المانيا واليابان بعد خروجهما من حرب مدمرة .

والذي عزز هذا الاعتقاد هو بلوغ دخل الفرد في فرنسا مستوى ما هو في سويسرا والمانيا . وهذا ما يجعل معركة الرئاسة تدور في شكل أساسي حول الشأن الاقتصادي في اتجاهاته المختلفة والمتمثلة في ثلاثة محاور :

محور جيسكار ديستان بما يمثله من طموح الى مواجهة الاوضاع الاقتصادية الراهنة وتطويرها في اتجاه الافضل .

محور فرنسوا ميتران ممثل تجمع اليسار .

محور شابان دلماس الذي سقط واضطر انصاره الديغوليون الى الاندفاع وراء ديستان .

وفي انتظار ما ستسفر عنه نتائج ١٩ أيار نعيد هنا عرض ما حققته فرنسا في ظل الديغولية التي يبدو انها انتهت بسقوط دلماس وبروز الاختيار التغييري الكبير بين « وسطية » ديستان واشتراكية ميتران التي يتمثل الثقل في ميزانها بالحزب الشيوعي الفرنسي الدقيق التنظيم .

ماذا حققت فرنسا ؟

قبل مجيء ديغول كانت المانيا الدولة الاوروبية الاولى من حيث النمو الاقتصادي وظلت فرنسا في مرتبة ثانوية حتى أواخر الخمسينات عندما بدأت تتقدم ببطء ثم أخذت تسرع الخطى في مجال النمو بدءا من عام ١٩٦٥ . ويمكن تلخيص النجاح الفرنسي على الصعيد الاقتصادي كالاتي :

كان من نتائج النمو ان تدفق على فرنسا عدد كبير من العمال الاجانب من بلدان حوض المتوسط ، خصوصا بعدما نمت الزراعة وقلت اليد العاملة بالنسبة الى المصانع التي اضطرت الى الاستعانة بعمال من خارج فرنسا . وكانت مشكلة هؤلاء ، عكس ما في المانيا ، انهم اضطروا الى العمل في ظل ظروف قاسية اقلها المسكن غير اللائق والمعاش المتدني ، في الوقت الذي كانت القوى العاملة الفرنسية موجهة الى تكثيف الانتاج الزراعي قصد زيادة الصادرات الى البلدان الاخرى الاعضاء في السوق الاوروبية المشتركة .

التجارة تقدمت

في مقابل ذلك ، وبفضل السوق الاوروبية ، وجدت التجارة نفسها تتقدم في شكل ملموس بعدما كانت لا تشكل سوى جزء ضئيل من الناتج القومي الصافي ، فقد ارتفع هذا الناتج من ١٠ في المئة الى ١٣،٧ في المئة في خلال السنين التي سبقت عام ١٩٧٣ . ومما زاد في حجم الصادرات ، التسهيلات في منح قروض التصدير والمراقبة على الاسعار في السوق المحلية وخفض قيمة الفرنك . وقد ساعد النمو الكبير في الصادرات على نمو مماثل في الصناعة .

واستطاعت فرنسا ، بفضل تنظيم الانتاج ، ان تتحول من بلد اعتاد المشاريع الصغيرة الى خلية انتاج على مستوى الصناعات المزدهرة والمرتاحة نسبيا نظرا الى ضعف الاتحادات العمالية وانقسامها على نفسها وانشغالها في ايديولوجياتها وخلافاتها الداخلية ، وهذا طبعا في الماضي ، علما ان الاتحاد العام للعمال الذي يضم النقابات اليسارية يعتبر اقوى تنظيم عمالي في فرنسا وهو يمثل دورا مؤثرا في انتخابات الرئاسة .

لكن ، على رغم هذا الازدهار ، لا تزال فرنسا متصرة في حقلي الاسكان والمستشفيات في مقابل تفوق في حقل التعليم حيث الاتجاه السائد الان هو التوجيه نحو الهندسة والمهن ذات الطابع الانتاجي .

مشكلة البطالة ...

ولعل اكثر ما يشغل الفرنسيين الان هو الزيادة المطردة في حجم اليد العاملة التي لا يمكن استيعاب نشاطاتها الا بمزيد من النمو في المشاريع الانتاجية وفي كل المجالات . وجدير بالملاحظة هنا ، ان عدد العاطلين عن العمل في فرنسا قفز من ٢١٠ الاف في كانون الاول ١٩٦٩ الى ٤٣٠ الفا في كانون الثاني الماضي ثلثاهم من النساء .

ومن العوامل التي لها تأثير على مستوى النمو ، رفع اسعار النفط . ويقدر الفارق الذي ستدفعه فرنسا كل سنة بنحو ٢،٥ مليار جنيه استرليني ، وليس في الافق الان ما يشير الى امكان زيادة حجم الصادرات الفرنسية بحيث يمكن تغطية هذا الفارق . ويقدر الخبراء ان مقدار العجز سيصل هذه السنة الى ١،٨ مليار جنيه استرليني ، وهذا ما حدا جيسكار ديستان الى الاعلان ان في الامكان خفض العجز هذه السنة الى ١،٥ مليار ، ثم تدريجا الى ٨٠٠ مليون في ١٩٧٥ في حين اجمع الخبراء على ان مقدار العجز الذي ستعانيه فرنسا السنة المقبلة يفوق تقديرات ديستان بـ ٣٠٠ مليون جنيه استرليني .

نسبة النمو

وبالنسبة الى حجم النمو بدا ديستان متشائما عندما اعلن ان نسبته لن تتجاوز الـ ٣،٨ في المئة هذه السنة ، بينما يجمع الخبراء على ان هذه النسبة ستراوح بين ٤ و ٤،٥ في المئة . لكن في مقابل هذه الزيادة في النمو سيزيد حجم القوى العاملة بنسبة ٢ في المئة وسترتفع الاجور زيادة عما كانت في ١٩٧٣ بنسبة تراوح بين ٦ و ٧ في المئة .

... والتضخم

يبقى موضوع التضخم ، وهو المشكلة الرئيسية بالنسبة الى فرنسا . قبل ديغول كانت نسبة التضخم نقطتين فوق المعدل الثابت لدى منظمة التعاون الاقتصادي والانمائي . ثم في عهد ديغول ومن بعده في عهد بومبيدو ارتفعت قليلا الى ان اخذت تندفع اكثر فاكثر السنة الماضية مما ادى الى ارتفاع الاسعار في الربع الاول من السنة الحالية بنسبة سنوية مقدارها ١٨ في المئة .

الان ، الى اين فرنسا بعد ١٩ ايار ؟ من يحدث التغيير ، ميتران او ديستان ... وكيف ؟

واسئلة اخرى كثيرة مطروحة في الداخل وفي الخارج في انتظار رئيس فرنسا الجديد .

(المصدر الرئيسي : « الايكونوميست »)

البورصات العالمية واسواق الصرف والمواد

تراجع الفرنك بتأثير الانتخابات الرئاسية

طرا بعض التحسن في اسواق وول ستريت ، في الاسبوع الماضي . الا ان هذا التحسن تم في جو من التقلب وعدم الاستقرار . واستعاد المؤشر الصناعي بعض ما فقده في الاسبوعين السابقين . وظهرت بوادر التحسن منذ الجلسة الثانية من الاسبوع ، ثم تأكدت في الجلسات اللاحقة لتعود فتنخفض في الجلسة الاخيرة . على العموم فان بعض التفاؤل يسيطر على وول ستريت ، ويتوقع بعض المراقبين ان يستمر التحسن في الاسابيع المقبلة . ولكن ما يبعث على الحذر هو ان حجم التعامل في اسواق البورصة الاميركية لا يزال ضعيفا وان معدلات الفائدة لا تزال في خط تصاعدي والوضع السياسي يتردى في استمرار بسبب الضغوط الحادة التي يتعرض لها الرئيس الاميركي نيكسون .

تحسن لندن ...

وفي البورصة اللندنية ، مالت المؤشرات نحو التحسن متأثرة بالتطورات الجارية في اسواق وول ستريت . وحصل تقدم كبير في اسعار اسهم الدولة التي ارتفع مؤشرها بنسبة ٢ في المئة في اسبوع واحد بعدما ارتفع حجم الطلب عليها . وللمرة الاولى منذ اسابيع عدة ، قفز مؤشر « الفايننشال تايمس » الصناعي فوق ٣٠٠ نقطة .

... وفرنكفورت وطوكيو

اما في المانيا ، فان سوق البورصة كانت قليلة الحيوية والنشاط في الاسبوع الماضي . وتحسنت اسعار اسهم الشركات المتصلة بالصناعة النفطية ، خصوصا بعد الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الالمانية لتطوير شركتها النفطية الوطنية . وفي اسواق طوكيو . ارتفعت الاسعار الصناعية . بعدما ترددت انباء عن احتمال تليين سياسة التسليف النقدي في البلاد .

تراجع الفرنك

وفي اسواق الصرف العالمية ، تراجع سعر الفرنك الفرنسي بنسبة ملحوظة . ويبدو ان الانتخابات الفرنسية والاحتمالات المتوقعة عن نتائجها ساهمت في خفض حجم الطلب على الفرنك وتحويله الى عملات قوية اخرى . واستمر تدهور الفرنك خلال جلسات الاسبوع ؛ حتى بات المارك الالماني يساوي اكثر من فرنكين للمرة الاولى ، بعدما كانت العملتان متساويتين عام ١٩٥٨ . وارتفعت ، الاسبوع الماضي : اسعار الليرة الايطالية في كل الاسواق المالية ، في حين واصل المارك الالماني ارتفاعه ولكن بوتائر اضعف من السابق .

النحاس يصعد

اما في اسواق المواد الاولية : فان النحاس تابع حركته التصاعدية في لندن . وثمة مخاوف من احتمال لجوء عمال مصافي النحاس الاميركية الى الاضراب ، حين تبدأ مفاوضات تجديد عقود العمل في اواخر حزيران ، لذلك فان مشتري النحاس يحاولون تأمين حاجاتهم تحسبا لهذه الاحتمالات . وسجلت اسعار الكاكاو ارتفاعات هائلة الاسبوع الماضي في كل الاسواق ، حيث يقدر العجز بنحو ٨٠ الف طن .

مؤشر « داو جونز » الصناعي

المؤشر	١ أيار	٢	٣	٦	٧	٨
التاريخ	٨٥٣،٨٨	٨٥١،٠٦	٨٤٥،٩٠	٨٤٤،٨٨	٨٤٧،١٥	٨٥٠،٩٩

مؤشر « الفايننشال تايمس » الصناعي

المؤشر	١ أيار	٢	٣	٦
التاريخ	٣٠٢،٧	٣٠٧،٧	٣٠٧،٠	٣٠٣،٥

بعد اعادة البورصة

مصر خزان لرؤوس الاموال

عودة النشاط الى بورصة القاهرة ، بعد اعادة افتتاحها ، تطرح تهديدا جديا بالنسبة الى مركز بورصة بيروت التي كانت الى الان الساحة الرئيسية التي تتحرك فيها العائدات النفطية .

فقد أعرب صناعيون المان غربيون عن اعتقادهم أن مصر ستكون المركز المالي الجديد لمليارات الدولارات من العائدات النفطية ، وسيكون لهذا التحرك تأثير كبير على حركة المبادلات في بورصة القاهرة .

وسيمثل تأسيس شركات جديدة في مصر دورا مهما في تحريك نشاط بورصة القاهرة . وقد بدأت بوادر هذا الدور تظهر فعلا بعدما تأسست شركتا تعمير جديدتان (شركة التعمير المصرية - الكويتية والشركة المصرية - السعودية للتعمير) .

ويتوقع المراقبون أن تتحول مصر في سرعة الى خزان ضخم تصب فيه رؤوس الاموال التي ستجذب ، من دون شك ، رجال المال من كل انحاء العالم . ويقدر هؤلاء الا يتجاوز التعمير الداخلي من عائدات العرب النفطية ١٠ الى ١٥ مليار دولار من اصل ٦٠ مليارا هي قيمة الزيادة التي سيتقاضونها نتيجة رفع الاسعار فاذا اخذ هذا التقدير في الاعتبار سيصل التعمير في الخارج الى ما يراوح بين ٣٥ و٤٥ مليار دولار . ويسود الاعتقاد الان أن الدول العربية ستحاول ما أمكنها ، الابتعاد عن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي معا يزيد فرص التعمير في بعض البلدان العربية والاوروبية خصوصا المانيا الغربية وفرنسا .

تفتتح في القاهرة السبت ١٨ أيار دورة اقليمية لدراسة قضايا التعاون والتكامل الاقتصادي والتوسع التجاري بين الدول العربية والاسيوية والافريقية .

وتشارك في هذه الندوة ، التي تنعقد على مستوى دولي ، اللجنة الاقتصادية لدول غرب آسيا ومنظمات الامم المتحدة المتخصصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مثل منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة التنمية الصناعية الدولية والمصرف الدولي وتوابعه .

وسيعرض كبار المسؤولين في حكومات الدول العربية المشاكل التي تواجههم في آفاق التوسع التجاري والانفتاح الاقتصادي في ما بينهم في ضوء التجربة التي نجحت فيها خبرة التكتلات الاقتصادية في الدول النامية .

"الدينار العربي" ماهو ؟

« الدينار العربي » ، « الدولار العربي » ، « الوحدة النقدية العربية ... » كلمات ترددت كثيرا في الاشهر الاخيرة التي تلت اندلاع الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة ، من دون ان تتحدد مضامينها في شكل واضح ودقيق . وفي اجتماع محافظي المصارف الوطنية العربية الذي عقد قبل اشهر في بيروت ، اثير موضوع « الدينار العربي » ، وفي الندوتين اللتين نظمتهما الكويت حول طرق استثمار الفوائض المالية النفطية ، تركزت مناقشات طويلة حول هذا الموضوع . ثم كان اجتماع صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربي ، الذي عقد اواسط الشهر الماضي في بيروت ، وفي هذا الاجتماع ايضا ، اثير الموضوع من جديد ، وبمقدار ما كانت تتوضح الحاجة الموضوعية الى ايجاد عملة عربية موحدة ، كانت المناقشات حول « الدينار العربي » تتسع وتتشعب . وفي خضم المناقشات والاقتراحات والاجتماعات تستحسن معرفة المقصود بالعملة العربية الموحدة التي اصطلح البعض على تسميتها « الدينار العربي » .

والواقع ان فكرة انشاء « الدينار العربي » بدات تظهر ، بعدما تضاعف حجم الارصدة العربية في المصارف الاجنبية في السنوات الاخيرة . ثم جاءت حرب تشرين وفرزت تطورات نفطية بارزة في المنطقة ، ادت الى مضاعفة العائدات النفطية للدول المنتجة ٤ مرات في غضون ثلاثة اشهر . وبصرف النظر عن الارقام المضخمة التي تنشر في الخارج عن مستقبل تطور حركة العائدات النفطية العربية في السنوات المقبلة ، ثمة اقتناع راسخ في ان المنطقة العربية ستحصل في الفترة المقبلة على فوائض مالية هائلة ، اذا استمرت الصادرات النفطية العربية على مستوياتها الراهنة . والمشكلة ان هذه العائدات تفيض ، في المستقبل المنظور على الاقل ، وفي ظل البنيات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة عن الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العربي . ومعنى ذلك ان نسبة ملحوظة من هذه العائدات ستوظف في اسواق المال واسواق الصرف العالمية . ونظرا الى تعويم معظم العملات والى التقلبات والتأرجحات المستمرة التي تشهدها اسواق الصرف والعملات الاجنبية ، فان العائدات العربية ، الموظفة في هذه الاسواق ، تبقى معرضة للهزات والضربات والخسائر . وقد تكون تجربة خفض الدولار عامي ١٩٧١ و ١٩٧٣ ، التي كبدت العرب خسائر تقدر بمئات الملايين من الدولارات ، ابرز دليل على ذلك . ومن هنا برزت فكرة تحويل العائدات والموارد العربية الى عملة عربية صعبة موحدة تقيها من التقلبات في اسواق المال الاجنبية ومن تدهور العلاقات النقدية في الدول الصناعية .

وفكرة انشاء مثل هذه العملة الموحدة ليست هوائية ، انما هي تستند الى اسس موضوعية اولها ان النفط يشكل المادة الرئيسية في الصادرات العربية ، وهذا الوضع لن يتغير في السنوات المقبلة ، وثانيهما ان المبادلات النفطية الدولية تشكل نسبة ملحوظة من اجمالي المبادلات الدولية ، وتصلح بالتالي لتكون القاسم المشترك في الاسواق التجارية الدولية .

ويقوم انشاء « الدينار العربي » الموحد على اساس ربط سعره بسعر كمية محددة من النفط في فترة زمنية معينة ووفق مواصفات معينة . وبمقدار ما يرتفع سعر النفط يرتفع سعر الدينار العربي تجاه العملات الاجنبية . ويفترض في الدول العربية ان تشترط على شركات النفط ومستورديه تسديد ثمن شحنات النفط بالدينار العربي . ومن شأن ذلك ان يؤدي الى فرض التداول الدولي لهذه العملة العربية .

والفوائد المتاتية عن انشاء « الدينار العربي » تؤكد ، بما لا لبس فيه ، أهمية هذا المشروع . فعلى الصعيد السياسي يعتبر تحويل العائدات النفطية الى عملة عربية موحدة خطوة كبيرة على طريق تعزيز الاستقلال الاقتصادي للدول العربية وعلى طريق السيطرة التامة على الثروات الوطنية . والى ذلك ، فان « الدينار العربي » يحمي الارصدة العربية والعائدات من المضاربات والمراهنات ، ويحافظ بالتالي على قيمتها الفعلية ازاء تدهور قيمة العملات الاجنبية . وفي امكان هذه العملة العربية الموحدة ان تصبح العملة السائدة في كل الدول العربية ، وان تدخل عداد احتياط الصرف الرسمي ، الامر الذي من شأنه تعزيز الوحدة الاقتصادية والمبادلات التجارية العربية .

ك . ح .

هكذا منذ الأصل

أسباب تعثر خطط التنمية من بعثة ايرفد الى المجمع الثالث

الادارة عرجاء والسياسيون عاجزون

المجمع •

الدكتور البر منصور •

يرد النائب الدكتور البر منصور اسباب تعثر الخطط الانمائية في لبنان الى الاسباب الآتية :

« ١ - السبب السياسي : اي تخلف الطبقة السياسية في لبنان او ما يحلو لرئيس الحكومة ان يسميها ، الجسم السياسي ، وهو تخلف علمي وتخلف خلقي • فالجسم السياسي في لبنان هو في اكثريته، من اعلى مستوياته الى ادناها ؛ مجموعة من الجهلة يتميزون باخلاق سهلة المنال وهم في الحقيقة سبب التخلف في البلد •

« وبداية البدايات في الاصلاح تنطلق من تغيير هذا الجسم السياسي وتجديده عن طريق الاصلاحات الجذرية التي يجب ان تدخل على الدستور وقانون الانتخاب لزيادة نائب هنا وآخر هناك لتحقيق مطامع شخصية •

« ٢ - البنية الاقتصادية اللبنانية : الناتجة عن تركيب البنية الرأسمالية في لبنان ، والتي يعتبر التخلف في بعض المناطق من محركات نموها الاساسية ، فضلا عن التركيب العجيب بين بنيتين اقتصاديتين : بنية استهلاكية رأسمالية ، وبنية انتاجية متخلفة •

« ٣ - البنية الاجتماعية وانعكاس الوضع العربي عليها : فالغريب ان الوضع العربي ينعكس على البنية الاجتماعية اللبنانية بالجمود والانتظار في حين ينعكس على باقي الدول العربية بالتحرك الانمائي السريع ، فلبنان الذي لم يدخل الحرب هو في موقف المتردد الخائف من تنفيذ خطط الانماء ، في حين ان سوريا التي تخوض حربا ضارية تقوم بتنفيذ اكبر المشاريع الانمائية في البلاد •

« ٤ - اهتراء الادارة نتيجة تحكم الجسم السياسي فيها • فهذا الجسم يقوم بتعطيل محاولة بناء الادارة التي تمت في بداية عهد الرئيس الراحل فؤاد شهاب وتوجتها التشكيلات الاخيرة التي طعمت الادارة بعناصر غيبية مستزلمة ، وبرهانا على ما اقول ، فان رئيس الحكومة دعا ، قبل انعقاد مجمع بيت الدين الاخير ، اساتذة الجامعة وبعض المختصين ، وتشاور معهم ، في حين انه لم يدع اي مدير عام جديد» !

وسائل بدون أهداف

واضاف « ان نتائج مجمع بيت الدين هي وسائل من دون اهداف • فالحكومة لم تضع اي هدف للتغيير المطلوب وهي قررت تعديل الوسائل في اتجاه مجهول • فما هو المطلوب من تعديل قانون الانتخاب مثلا؟ وهل يعقل لفئة مستفيدة من هذا القانون، ان تعدله في شكل يكفل زوالها لانه هو الهدف الرئيسي المطلوب ؟ »•

وحول طريقة القضاء على التضخم المالي في لبنان اوضح بانه «لا يمكن الاكتفاء بتقليص القدرة على التسليف لدى المصارف ، لانه اذا لم يرافق التقليص في التسليف الاستهلاكي ، توسع في التسليف الانتاجي ، والحصول على انتاج فعلي ، فالنتيجة تكون كارثة حتماء ومن الافضل بقاء الغلاء واستمرار التضخم المالي » •

ويرى السيد مروان اسكندر « ان علة العلل كامنة في الادارة الحكومية وهيكليتها وفي القيمين عليها، لان الادارة ليست مبنية على اساس فاعل ، انما هي ادارة ارسيت اصول عملها بعد الاستقلال لتأمين الاستمرارية السياسية والمعادلة بين الطوائف ، وهذا الوضع ابعد الادارة الحكومية كل البعد عن المقاييس الانتاجية ، سواء في التحقق من عملها او في حوافز العمل •

« ففي مطلع العهد الشهابي اوضحت دراسات بعثة ايرفد على رغم كونها مشوبة باخطاء كبيرة - اوضحت مشاكل اجتماعية، واظهرت على الاقل الاتجاهات المطلوبة في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي • واضطر العهد الشهابي يومذاك ، في سبيل تنفيذ المخططات المتناسقة مع الاهداف التي وضعتها ايرفد ، الى انشاء المصالح المستقلة التي اعطيت انظمة للعمل كانت اقرب الى انظمة القطاع الخاص (المشروع الاخضر ، مكتب الفاكهة ، مكتب الانتاج الحيواني ، مجلس السياحة ...) لكن هذه المصالح سرعان ما خضعت للقوانين الادارية وسيطر عليها الروتين الاداري فتعطلت فعالية الانتاج فيها •

مروان اسكندر •

واصبحت نظرة هذه المؤسسات متساهلة تجاه التنفيذ ومواعيده مما يعمق مشاكلنا الاجتماعية والاقتصادية ، فمدخل بيروت الشمالي مثلا بوشر العمل فيه في عهد الرئيس شارل حلو ، وقدرت تكاليفه بمبلغ ٥،٥ ملايين ليرة على ان ينفذ خلال ١٨ شهرا ، وقد مرت عليه اكثر من ٦ سنوات وكلفه حتى الان ٤١ مليون ليرة ...

« وهكذا اصبح التمادي في الاهمال كبيرا نظرا الى عدم وجود محاسبة صحيحة » •

ويضيف « ان التخطيط كتصور ، بالنسبة الى المتعلمين والمختصين ، امر سهل • فالخطط موجودة لكن الحلقة المفقودة هي في التنفيذ الصحيح والاشراف عليه في مواعيده وتواقيته » •

« ثم من الاسباب التي تعوق مخططات التنمية وجود قطاعات حيوية عديدة للتجهيز البنيوي لا تزال خارج قطاع الدولة ، والاشراف على فعاليتها وتناسب هذه الفعالية مع الحاجات هو شبه معدوم • امتيازات الكهرباء الصغيرة غير مقبولة في المنطق الاقتصادي والتقنية الحديثة والمفروض هو اعتماد شبكة موحدة• وامتياز المرفأ وامتياز شركة الريجي الذي يعتبر أن له علاقة جوهرية بالانماء لجهة المساحات المزروعة والانوتات والتسعير والتسويق ، لان امكان اقامة زراعات بديلة هو اكثر فائدة منها » •

من ١٠ سنين ؟

اما فيما يتعلق بالخطة السداسية، فيرى اسكندر ، « ان فيها مقدارا من الدقة كافيا للتنفيذ ، لكن ليس لها اتصال بواقع التنفيذ في لبنان، وهو مرتبط باحد امرين : تحسين الادارة او تجاوزها بخلق هيكات جديدة تنفذ الخطة وان يكن خلق هذه الاجهزة يجعل الخطة اكثر كلفة » • كما يعتبر « ان المسؤولية المجتمعية تفرض على السياسيين تهيئة جو الخطة ضمن الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للمصلحة الاقتصادية العامة ، ومن خلال مراقبة التنفيذ والمشرفين عليه • فمنذ عشر سنين لم يتم تنفيذ مشروع كبير في لبنان ، الا بعض الطرق داخل بيروت، وهناك مشاريع كبيرة تنتظر منذ اكثر من عشر سنين كالسجن الحديث مثلا الذي كلف حتى الان ٥٥ مليون ليرة (كلفة غرفة السجين ٧٥ الف ليرة ، وكلفة بيت الكلاب البوليسية ٨٠ الف ليرة) ومعرض طرابلس »•

وهو يرد اسباب العجز في التنفيذ « الى كون السياسيين في لبنان منشغلين بمصالحهم الانتخابية وليس لديهم التزاما بالقضايا التي تهم البلد ككل » •

مداواة التضخم

أما بالنسبة الى القضاء على التضخم المالي فيجد « ان تقليص القدرة على التسليف لدى المصارف ليس كافيا ، فهناك شيء خاص بلبنان وحده : ان التضخم المالي في كل البلدان الصناعية • يرافقه دائما ، عجز في ميزان المدفوعات أما التضخم في لبنان فيرافقه زيادة الوفر في ميزان المدفوعات • وهذا الامر يعود الى توظيفات الاموال العربية والى تحويلات اللبنانيين الذين يعملون في البلدان العربية وهم يشكلون خمس مجموع اليد العاملة اللبنانية في حين أن دخلهم يشكل نصف دخل اليد العاملة اللبنانية • وتحويلاتهم تمثل الجزء الاكبر من الاستثمار في كل سنة• من هنا ضرورة الحفاظ على سيل التوظيفات العربية، وتنظيم توظيفه في القطاع العقاري بحيث لا تكون النتيجة تضخمية الى حد كبير فتفرض ضريبة على أرباح بيع العقارات كما هو الوضع في فرنسا وبريطانيا والمانيا وسويسرا •

أما بالنسبة الى الايداعات المالية على المدى القصير ، فقد يكون على لبنان اتباع سياسة لا تشجع هذه الودائع •

من جهة أخرى علينا أن نسعى الى حفظ سعر لليرة متواز مع ضرورات الانماء في المدى الطويل وحفظ تسعيرة للبضائع والخدمات اللبنانية في مستويات معقولة سواء لاسواق التصدير أو للمستهلكين المحليين •

فاذا رافق تضخم الاسعار ارتفاع في سعر الليرة ، فأن تهديدا واقعيا وقويا للنمو ، أمر مفروض ، يؤدي الى الكفر الاجتماعي » •

نصر: التنمية الاساسية تبدأ بسد الحاجات الحياتية

الدكتور قيصر نصر •

ويعتبر الدكتور قيصر نصر ان سبب تعثر الخطط الانمائية في لبنان ، « هو عدم وجود خطط انمائية ، فلبنان هو البلد العربي الوحيد الذي يفتقر الى خطة انمائية وهذا الامر واضح على كل الصعد• (وهو عندما يتحدث عن التنمية ، ينطلق من الواقع الحياتي ، « لان مفهوم التنمية العلمي موجود في الكتب ولان التنمية الاساسية في بلد ما ، تبدأ بسد الحاجات الحياتية من كهرباء وماء وهاتف ومواصلات»•

وعندما يبحث الدكتور نصر في هذه الامور يشير بالقاء نظرة على بعض الاحياء القديمة « حيث يوجد ٤٠ خطا للهاتف معلقة ببرغي واحد• كذلك شبكة الكهرباء ، وشبكة المياه المهترئة وهذا لا يجوز » •

ويضيف « ان التضخم الديموغرافي الذي تشهده المدينة مرده الى النز[وح] البشري من الارياف بسبب افتق[ار] السكان فيها الى المدار[س] والمستشفيات ومجالات العمل ، و[هذا] النزوح لا يقابله تأمين لسد الحاج[ات] الاساسية • لكن الحاجة في لبن[ان] هي بنت ساعتها » •

٦ أسباب

وهو يتساءل عما اذا كانت ه[ناك] خطة لدرس شبكة المواصلات[،] المياه أو الكهرباء أو الهاتف منط[لقة] من واقع معين حيث لا توجد رؤ[ية] للتخطيط « فمجمع بيت الدين أق[ر] مبدأ التخطيط في لبنان ، لكن ه[ل] يلزم انعقاد مجمع لاقرار مثل ه[ذا] المبدأ ؟ نحن في القرن العشري[ن] ولبنان لا ينقصه طاقات بشرية [و] مادية • والعجز في التنفيذ يعود [الى] ما يأتي :

١ - الادارة : حيث تحري... الاشخاص فيها بالصورة الراهنة... يعطي أي نتيجة ، فالمجاز في الحقـ... هو مجاز في الحقوق أينما عين ...

٢ - الوزراء : هم رجال سيا[سة] وأول اهتمام رجل السياسة وا... ناخبوه ، لذلك يجب تعيين وزراء غير النواب •

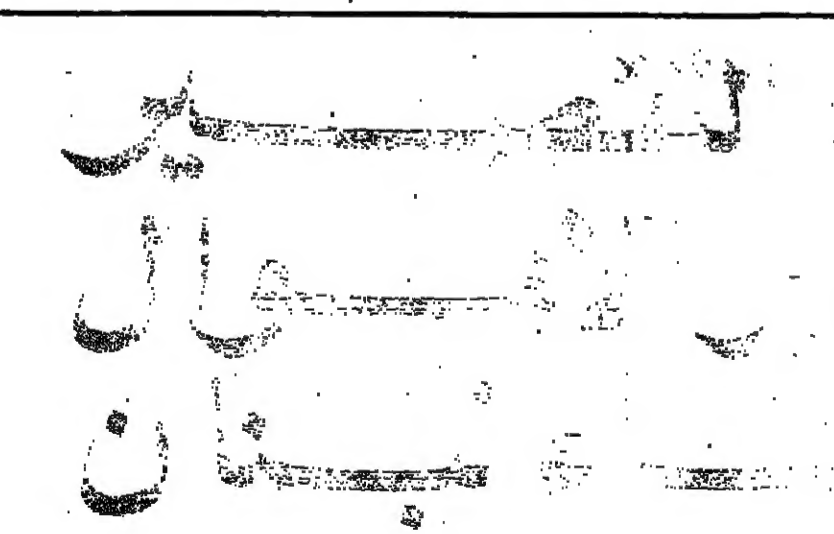
٣ - الاداريون الحاليون ، وصل[وا] الى مراكزهم من دون أي اعـ... اداري أو أي اطلاع على علم الادار[ة] فالادارة اليوم هي علم ، أما الاجا[زة] فانها لا تؤهل الشخص لان يتسل[م] منصبا اداريا •

٤ - الاداريون الجدد ، وان كا[نوا] يتحلون بارادة عمل خلاقة ، فانه[م] يعينون في محيط روتيني لـه جـ... مستعصية والتيار هو أقوى منـ...

الياس سابا وجوزف شادر يواجهان



سابا •





السياسة الانمائية مازالت بعيدة عن التخطيط والعقلانية

في نطاق تقييم توصيات المؤتمر الوطني الثاني للانماء التي وضعتها ندوة الدراسات الانمائية حول « الموارد المالية والانماء في لبنان » التقى وزير المال السابق السيد الياس سابا ووزير الدولة للشؤون المالية السيد جوزف شادر حول حاضر المشاريع الانمائية في لبنان ومستقبلها وسبب عدم تحقيقها الى الان •

وكان المؤتمر أوصى بوضع سياسة انمائية عامة وتعبئة الموارد المالية لتحقيق أهداف هذه السياسة ، وهي تتوافر اجمالا من الثروات الطبيعية والمدخرات والتثميرات والاستيرادات والتصديرات وميزان المدفوعات • ولاحظت التوصيات ان حدود الموازنة يجب أن تقرر في ضوء المشاريع الانمائية وليس العكس ، كما دعت الى رفع معدل الضرائب المباشرة بالنسبة الى الضرائب غير المباشرة وتحسين الجباية •• واتخذت توصية خاصة بتمويل المشاريع الانمائية عن طريق القروض الوطنية المرتبطة بنفقات الخطة الانمائية والإستعانة كذلك بمساعدات وقروض المؤسسات الدولية والاقليمية والدول الشقيقة وتشجيعها على تقديم المساعدة، على أن تسعى الدولة الى بلوغ مستوى الاعتماد على الذات لتأمين الموارد الضرورية للانماء ، خصوصا أن لبنان لا يفتقر الى الموارد المالية بقدر ما يفتقر الى السياسة الانمائية والمالية التي تحسن الافادة من هذه الموارد • كذلك يفترض في الدولة أن تعزز الاجهزة الحكومية التي تتعاون مع القطاع الخاص في توجيه رساميل قطاع الخدمات الى قطاعي الزراعة والصناعة • وقد صدرت عن المؤتمر توصية مهمة بأن يكون هناك ارتباط وثيق في حركة تشغيل الرساميل والاشخاص والمنتوجات بين لبنان والدول العربية ودعت الى وجوب مساهمة لبنان في توجيه فاعلية الجامعة العربية توجيها انمائيا حديثا ، والمشاركة في اتخاذ العائدات والموارد النفطية أساسا لنهضة صناعية بتروكيميائية تساعد على احداث الثورة الانمائية •

اسباب التقصير

في ضوء هذه التوصيات ، ومن خلال تجربته في الحكم ، بدأ سابا حديثه شارحا اسباب التقصير في تحقيق المشاريع الانمائية، وقال: «أن السياسة الانمائية ما زالت الى الان بعيدة عن التخطيط والعقلانية » • وانتقد الخطة السداسية التي وضعتها الدولة في بداية هذا العهد قائلا : « لم يوافق مجلس الوزراء على هذه الخطة ، ولم تعرض ابدا على مجلس النواب ، وهي اهملت مع الوقت • والذي ينقص لبنان فعلا ، هو هيئة عليا للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي • وكانت وزارة التصميم أوصت بانشاء جهاز تخطيط لدى رئاسة الوزارة يكون أعضاؤه من الاختصاصيين، خصوصا المتفرغين منهم لهذا العمل • لكن مجمل توصيات وزارة التصميم تبقى حبرا على ورق لان الجميع يعتقد أنها وزارة ثانوية ولان الدولة لا تملك فعلا نية للتخطيط ، لذلك ما زال جهاز الوزارة ناقصا وبالتالي غير فاعل » •

لا سياسة مالية عامة

وأضاف : « اذا رجعنا الى الخطة السداسية للانماء نجد انها مجموعة مشاريع لم تنبثق منها سياسة مالية عامة • فموارد الدولة ، ما زالت الى الان ، هي التي تحدد المشاريع والنفقات فتوضع الموازنة السنوية في اطار تغطية هذه النفقات • والنقيض هو ما يجب أن يحصل على الصعيد العام • وهنا لا بد من الاشارة الى الاختلاف بين مبادىء علم المالية الخاصة وعلم المالية العامة • فاذا كانت واردات الفرد تحدد له مصاريفه السنوية ، فان على القيادة السياسية أن تحدد متطلبات الانفاق للتنمية وتفرض على وزير المال أن يؤمن الموارد المالية الضرورية لتحقيق المشاريع• وتتأمن هذه الموارد أولا، عن طريق الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة • ويفترض أن يقع العبء الضريبي أولا على عاتق ذوي الدخل العالي، أما ضريبة الدخل في لبنان فانها مباشرة وكان يجب أن يتحمل عبءها الاغنياء ، لا أن تبقى ، فعلا، ضريبة « تقهقرية » غير تصاعدية وتقع اجمالا على ذوي الدخل المحدود،

تحصين الجباية

« وفي هذا المجال ، يجب درس موضوع الجباية وتحسينها • وقد وضعت وزارة المال مشروعا متكاملا لهذه المسألة برزت نتائجه في المرسوم الرقم ٤٥٠٠ الذي يقضي باعطاء صفة خاصة لمراقب الضرائب تسبق التعيين ، اضافة الى مروره في فترة تدريبية بعد التعيين •

وهذا يعني انه يجب أن تكون لمراقب الضرائب مؤهلات عالية كشهادة في المحاسبة أو الاقتصاد لكي يتم تعيينه في هذا المنصب • ثم أن هناك نقصا فادحا في عدد المراقبين في لبنان الذين لا يتعدون السبعين مراقبا (في اسرائيل ٣٠٠٠ مراقب مالي ، ويقع على هذا العدد الضئيل عبء مراقبة ٣٣٠٠٠ مكلف • وعندما كنت وزيرا للمال طلبت زيادة هذا العدد ورفع اجور المراقبين اضافة الى تطبيق المرسوم الرقم ٤٥٠٠ الى أن باتت هناك ميزة بين الفئة الثالثة العادية التي تدخل عن طريق المباريات والفئة الثالثة لمراقبي المالية • فاذا تم تنظيم جباية الضرائب حلت مشكلة اساسية بالنسبة الى توفير الموارد المالية للدولة » •

القروض الداخلية أولا

وقال : «أما بالنسبة الى القروض فقد رفضت عقد قروض خارجية ما دامت الدولة لم تستنفد القروض الداخلية • فعام ١٩٧٤ اقترضت الدولة من البنك الدولي ستة ملايين دولار لمشروع تجميع المدارس ، في حين كان في امكانها أن تقترض من السوق المحلية بين ٢٠٠ و٣٠٠ مليون ليرة في شكل سندات على ثلاثة اشهر قابلة للتمديد وهي بذلك تشجع السوق المالية اللبنانية وتقترض منها بفوائد أدنى من غيرها لكن ما يعوق عقد مثل هذه القروض الوطنية ، هو أن القانون يمنع المصارف اللبنانية من منحها لاكثر من خمس سنوات • فمن الواجب تعديل هذا القانون لكي تستفيد المصارف والدولة معا اذ من المفروض أن يكون على الدولة دين عام متحرك في المصارف المحلية •

ولاظهار عدم معرفة استعمال القروض الخارجية الى الان في المشاريع الانمائية الداخلية لا بد من الاشارة الى حدثين : عام ١٩٦١ طلبت الحكومة اللبنانية قرضا من الصندوق الكويتي لتمويل مشروع الليطاني فوافق وجمد قسما من أمواله ، لكن الى الان لم يتوصل اللبنانيون الى وضع دراسة نهائية للمشروع • وبالنسبة الى مساعدات الدول العربية فهي غير مرفوضة لكن « روتين » الدولة يجعلها عبءا على الخزينة • وعندما تقرر انشاء المصفاة الثالثة ، والتي كانت اكلافها ٢٠ مليون دولار آنذاك ، اتفق لبنان مع السعودية على أن يدفع كل منهما ٥٠٪ من رأس المال شرط ان تدفع السعودية حصة لبنان في البداية ويسدده لها ، تدريجا ، من الارباح • والى الان لم تنشأ المصفاة • وعلمنا اخيرا ان اكلافها اصبحت ٣٠٠ مليون دولار » •

مصرف لبنان والتنمية

وفي شرحه ضرورة الاعتماد الاساسي على الذات في تمويل الانماء قال : « اننا اذ نطالب بذلك فليس لتعجيز الدولة ، ذلك ان الودائع بلغت هذه السنة سبعة مليارات ونصف مليار في المصارف اللبنانية • وهنا لا بد لي من التطرق على دور مصرف لبنان في التنمية وانا لا ادري ما هي العبرة من تمديد ولاية نواب حاكم هذا المصرف لسنة واحدة • اني اعتبر ذلك « هرطقة » مالية ، لان الحاكم ونوابه مسؤولون عن وضع السياسة النقدية للبلد وهي في لبنان أكثر من مهمة لانه يطمح الى ان يكون سوقا مالية للعالم العربي • فعام ١٩٦٤ تم تعيين نواب الحاكم لخمس سنوات وجدد لهم عام ١٩٦٩ ، واخيرا لم يجدد لهم سوى سنة واحدة • ويفهم من ذلك ان الدولة واقعة في مأزق لا تعرف كيف تخرج منه • فهي تقل ان سياسة نواب الحاكم المالية صحيحة لكي تجدد لهم الفترة القانونية ، وهي كذلك لم تقل ان سياستهم سيئة لكي تصرفهم وتعين غيرهم • فهي عجزت ، اذا عن تقدير فاعلية ما قام به نواب الحاكم •

وضع المصارف الوطنية

« وبالنسبة الى وضع المصارف الوطنية ، صدر عام ١٩٦٧ ، نتيجة الهزة المصرفية ، قانون بتشجيع

هل في لبنان خطط للتنمية ، وهل في نية الحكومة تسديد الخطوات نحو تنمية شاملة للبنان وبالتالي هل يمكن الفئة التقليدية الحاكمة ، منذ ما قبل الاستقلال ، ان تتصور حاجات لبنان حتى سنة ٢٠٠٠ ؟

يقول مسؤول كبير تسلم مهمات الحكم لفترة « في اليمن يوجد خطط تنمية صحيحة ، اما في لبنان فلا » ويفضل هذا المسؤول كتم اسمه وتحصره ليبقى الجواب عالقا .

لماذا تتعثر خطوات التنمية في لبنان منذ بعثة ايرفد وحتى مجمع بيت الدين الثالث ؟

النائب الدكتور البر منصور يرد ذلك « الى تخلف الجسم السياسي في لبنان علميا وخلقيا » ويؤكد السيد مروان اسكندر هذا السبب ويعزو « الاهمال في تنفيذ المشاريع الانمائية الى التمادي في عدم محاسبة القيمين عليها والمسؤولين عن تنفيذها » .

ويتساءل مدير معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية الدكتور قيصر نصر « اذ كان هناك خطط للتنمية لان التنمية الاساسية تبدأ بسد الحاجات الحياتية » ويقول الدكتور سعيد حمادة « ان في الامر صعوبات ادارية ومالية فضلا عن الحالة المضطربة التي تسود المنطقة » .

هذه التقييمات انطوت عليها في ردود هؤلاء حول اسئلة «النهار الانمائي» عن اسباب تعثر خطوات انماء لبنان واذا كان لبنان مسبوقا فيضع أهدافا تفوق ادراكه وامكاناته ، ثم هل ان القضاء على التضخم في لبنان يمكن ان يتم بالاكتفاء بتقليص القدرة على التسليف لدى المصارف ؟

[...]اريقيا وعدديا ونوعيا .

٥ ـ النظم الادارية : لم يضعها [...]جال ادارة انما وضعها رجال قانون، [...]العمل الاداري فيه نوع من الترتيب [...]التنظيم وهو من نوع اقتصاد [...]العمل ولا يمكن أي شخص أن يطلع [...]ليه ، لذلك تكثر الاجتهادات [...]التفسيرات القانونية وتصبح [...]القوانين غير ملائمة للوضع الاداري.

٦ ـ حشر الموظفين لاسباب بحت [...]سياسية : وقد فرض هؤلاء على [...]الادارة التي ترتب عليها ايجاد عمل [...]لهم . والاعمال الجديدة تعسر [...]العمل الاداري ، فالمعاملة التي [...]يستطيع أن ينفذها شخص واحد بات [...]ينفذها شخصان. واذا تغيب أحدهما [...]تعثرت المعاملة، بمعنى ان الاقتصاد [...]في عدد الموظفين ينتج عنه اقتصاد [...]في الوقت وتضخم عدد الموظفين [...]يفرز مرور المعاملة على عدد كبير [...]منهم » .

ويضيف الدكتور نصر ان هذا [...]العدد من الموظفين يجعل قسم [...]النفقات في الموازنة ضخما مما يجعل [...]تنفيذ المشاريع أمرا متعذرا .

« الخبز » لا يكفي

وهو يرى «ان الدولة تضع المشاريع [...]تحت وطأة الحاجات « أعطنا خبزنا [...]كفاف يومنا » ويا ريت هذا الخبز [...]يكفي » .

أما بالنسبة الى التضخم المالي [...]فيقسم الدكتور نصر الاقتصاد [...]نوعين : الجامد والمتحرك، فالاقتصاد الجامد هو الذي يرتبط باحتياط الذهب ، بحيث تصبح قوة الليرة الشرائية ضعيفة داخليا . في [...]حين ان الاقتصاد المتحرك هو الاقتصاد الصناعي الذي فك ارتباطه بتغطية العملة الذهبية وارتبطت قيمة العملة فيه بالانتاج . وهذا الاقتصاد هو اقتصاد الغد . وعلى هذا الاساس يجب أن يخطط الاقتصاد اللبناني ، فالازدهار الاقتصادي لا يعني الا يكون هناك عجز في ميزان المدفوعات بل العكس يصح اذا اقتضت الضرورة لتحسين الانتاج » .

الدكتور سعيد حماده .

ويقول الدكتور سعيد حماده : « لقد واجهت خطط انماء لبنان صعوبات جمة مما جعل بعض المشاريع التي تضمنتها يتأخر تنفيذه وبعضها الاخر لم ينفذ حتى الان ولكن الكثير منها قد نفذ أو هو قيد التنفيذ . ومن هذه الصعوبات ما هو اداري ومنها ما هو مالي ومنها ما يعود الى الحالة المضطربة في المنطقة . فالصعوبات الادارية تكمن في ضعف الجهاز البشري في الادارات العامة أن من جهة اعداد الدراسات اللازمة أو من جهة التنفيذ . والصعوبات المالية ناتجة عن التضخم المستمر في عدد الموظفين والاجراء وبالتالي في الرواتب والاجور ، مما جعل التقيد بالاعتمادات المخصصة لمشاريع الخطط أمرا عسيرا ، كما ان الاضطرابات في المنطقة واشتدادها من وقت الى اخر أخل في حجم الواردات والنفقات المقدرة وأضعف امكانات تمويل المشاريع حسب متطلبات الخطط كما أضعف مراقبة التنفيذ » .

وهو لا يعتقد « ان الاهداف التي تضمنتها خطط التنمية تفوق امكانات لبنان ، اذ أن الاتكال في النمو الاقتصادي في النظام اللبناني هو على القوى الطوعية في الدرجة الاولى وان دور الدولة هو توفير الوسائل الملائمة لتجميع النشاط الفردي ، واتخاذ التدابير التي تؤدي الى التكافؤ في الفرص أمام المواطنين ، والقيام بالخدمات الاقتصادية والاجتماعية التي لا يقوم بها المجهود الفردي ، ومكافحة الاحتكار والنشاطات التي تؤدي الى الاضرار بالمصلحة العامة ، وتحسين توزيع الثروة والدخل في شكل يحقق أعظم الخير العام الممكن . وهي مع ضخامتها تقل كثيرا عما يتطلبه النظام الاشتراكي من تملك الدولة لوسائل الانتاج (أو معظمها) وادارتها وتوزيع السلع أو ما تتطلبه نظم اقتصادية مماثلة لنظام لبنان انما لا يمكن معها الاتكال على المبادرة الفردية لسبب ضعف مؤهلات السكان .

« وقد حققت القوى الطوعية مع ما قامت به الدولة من مشاريع وقوانين نموا اقتصاديا (باستثناء النمو البطيء في حقل الزراعة) فاق كل التوقعات ، كما حققت الدولة خدمات اجتماعية غدة ، ولو ان بعضها يعوزه التحسين وصحة التوجيه .

ويمكن القول ان الامكانات ربما تتضاعف اذا عولجت الصعوبات القائمة القابلة للمعالجة وأصلح نظام الضرائب » .

التقليص احدى الوسائل

وفي ما يتعلق بتقليص حجم التسليف المصرفي للقضاء على التضخم أنه « لا يمكن الاكتفاء به اذ هناك أسباب عدة للتضخم وارتفاع الاسعار يحتاج كل منها الى معالجة خاصة وما تقليص حجم التسليف المصرفي الا احدى الوسائل لمعالجة التضخم النقدي » .

س ـ هل لديك مقترحات لتسهيل عملية الانماء في لبنان ؟

ج ـ أرى، في ما يتعلق بالدراسات اللازمة لمشاريع التنمية ، أن يعزز الجهاز البشري في وزارة التصميم عن طريق التعاقد مع أشخاص من ذوي الكفايات العالية وأن توكل الى هذه الوزارة دراسة مشاريع التنمية بالتعاون مع الوزارات ذات العلاقة ، وأن يوكل التنفيذ الى هيئات حكومية مستقلة عندما تكون امكانات الوزارة المختصة محدودة ، وأن تشرف وزارة التصميم بدقة على التنفيذ .

وفي ما يتعلق بتقوية امكانات التمويل ، أرى أولا أن يحد من الزيادة المفرطة في النفقات الادارية عن طريق عدم املاء المراكز التي تشغر بالاستقالة أو الوفاة بموظفين جدد بل من الموظفين الموجودين الذين يمكن الاستغناء عن خدماتهم حيث هم ، الا في حالة تعذر وجود الشخص المناسب للوظيفة الشاغرة.

ثم أن يجري اصلاح نظام ضريبة الدخل وطرق تحققها ، وأن تحدث ضرائب جديدة لا تسيء الى الانتاج وفي الوقت نفسه تحقق العدالة في توزيع عبء الضرائب فضلا عن الزيادة في واردات الحكومة . ولا مجال هنا للبحث في هذه الامور » .

[...]انشاء المصارف المتوسطة او الطويلة الاجل التي في امكانها ان تقبل ودائع لمدة لا تقل عن سنتين ، لكن لم يستفد من هذا القانون الا في بداية هذه السنة ، وهي سنة صعبة تتعرض فيها المصارف لمواجهة نقص في الموارد المالية . ففي الوضع الحالي للعملات وتعويمها في شكل متواصل ، من الصعب ان يتمكن أي مصرف من الحصول على ودائع لمدة سنتين . وهنا يبرز دور سندات الخزينة . وانا يوم كنت وزيرا للمال اصدرت للمرة الاولى سندات خزينة لمدة ثلاثة اشهر لتشجيع السوق المالية وتجميع المدخرات الخاصة في سندات حكومية مما يخلق سوقا مالية ، واصررت حينذاك على ان تباع السندات في المزاد العلني بعد اعفائها من الضرائب . ان مشاركة القطاع الخاص في المشاريع الانمائية ما زالت معدومة ، خصوصا ان اكثر المشاريع العربية ذو صفة حكومية مما منع القطاع الخاص الى الان من المساهمة فيها » .

ودعا صابا في ختام حديثه الى تحديد معالم دور لبنان الاقتصادي مع التمني على القطاع العام ان يمثل دورا اكثر جرأة في المشاريع المالية والانمائية عن طريق مساهمته في حصة ، ولو صغيرة ، في هذه المشاريع .

من أجل سياسة انمائية

وعرض الوزير جوزف شادر الاحوال الانمائية الحاضرة وطرح الحلول التي يراها مناسبة لتحقيق سياسة مالية جيدة . واشاد في مستهل حديثه بالتقييم الذي قدمه وزير المال السابق السيد الياس سابا واعتبره اجمالا صحيح ولو كان سلبيا ، بالنسبة الى التنفيذ من قبل الحكومة » .

وأضاف : « اعتبر ان الموضوع الجوهري هو رسم سياسة مالية جديدة للبنان ، جديدة لانني اعتبر اننا في العالم الحر ، اجمالا ، وفي لبنان ، خصوصا ، دخلنا منذ بداية هذه السنة فترة جديدة في حياة الامم تختلف عن الفترة السابقة . فالفترة ما بين ١٩٥١ و ١٩٧٣ كانت تتميز بالازدهار والسهولة ، ولمسنا ذلك عندما رأينا ان العمال الاوروبيين والاميركيين اصبحوا سياحا ، وعندما اصبح الحاجب في لبنان يملك سيارة خصوصية . فالازدهار عم مختلف الطبقات في لبنان فزاد عدد افراد الطبقة الميسورة لاسباب عدة ، اولها عدم دفع الضرائب المباشرة في صورة قانونية وكافية . لكن اعتبارا من سنة ١٩٧٤ تغيرت المقاييس لاسباب عدة منها ، التضخم الزائد وارتفاع اسعار النفط والمواد الاولية ، مما ادى الى ارتفاع مجمل اسعار السلع وغلاء المعيشة الهائل . ففي الخمسينات كانت نسبة ارتفاع الاسعار ٢% ووصلت في الستينات الى ٣% ، ومنذ اوائل السبعينات اصبحت تراوح بين ١٤ و ١٥% ، وهو امر فريد في تاريخ البشر ، ذلك ان هذه الظاهرة تحصل للمرة الاولى وهي أثرت وستؤثر في مستوى الفئات ولا سيما فئة ذوي الدخل المحدود » .

زيادة الانتاج القومي

ودعا الدولة الى زيادة الانتاج القومي بشتى الوسائل وفي صورة فاعلة وكثيفة لكي نتمكن من الابقاء على زيادة صافية في الدخل القومي تبلغ ٤% على الاقل . وقال: « ستجابه هذه الظاهرة في لبنان بثلاثة وقائع ضخمة، أولها أن انهاء النزاع مع اسرائيل، اذا تم ، سيؤثر على اقتصاديات لبنان والمنطقة عموما وثانيها ان تدفق مليارات الدولارات من البلاد المنتجة للنفط يحتم علينا أن نمثل دورنا كسوق مالية في الشرق الاوسط لكي نستفيد من هذه الاموال . لكن ذلك يشكل سلاحا ذا حدين يجب الا نغرق فيه فيضيف سببا آخر الى أسباب التضخم المالي والنقدي ويكون بالتالي سببا في زيادة الاسعار وكتدبير أول، باشرت الحكومة اقرار قانون ما يسمى « المنطقة الحرة » ضمن المصارف ، وقد درست مؤخرا صيغته النهائية مع وزير الصناعة والنفط السيد توفيق عساف واتفقنا على نصه النهائي وقدمناه الى مجلس الوزراء . وهذا القانون يقضي باعفاء المصارف من دفع ضريبة الفائدة ١٠% على الودائع بالعملات الاجنبية لغير المقيمين واعفائها كذلك من دفع رسم ضمان الودائع ٠،٥٠ في الالف فضلا عن اعفائها من الاحتياط الالزامي البالغ ٧% من تلك الودائع كذلك سنسمح للمصارف العاملة في لبنان بان تقبل هذه الودائع بالعملات الاجنبية من غير المقيمين وتستعملها في الخارج لكي تستفيد المصارف والخزينة معا، وهذا التشجيع هو أول تدبير من شأنه أن يجعل لبنان مركزا ماليا مهما في المنطقة .

السلبيات والايجابيات

« أما الواقع الثالث الذي تجب معالجته فهو ارتفاع الاسعار الهائل، وعلينا أن نجابه هذه الامور في سلبياتها وايجابياتها خصوصا بالنسبة الى السياسة الضريبية الجديدة. فالسياسة المالية في لبنان ليست الى الان ، واضحة المعالم لاننا لم نقر ما يجب أن تحققه الدولة في خلال خمس سنوات أو عشر سنين . كذلك لم نبين الموارد التي يجب أن تؤمن لتمويل تنفيذ المشاريع ودفع النفقات العامة. لكن على رغم هذا الوضع وصلنا الان الى نتيجة لا بأس بها من الناحية المالية الصرف لان القروض المستحقة على الدولة لغاية سنة ١٩٩٣ ستبلغ ١٢٤ مليون ليرة فقط ، مبلغ ضئيل قياسا على ما كان في امكان الدولة أن تقترضه، ومعلوم أن الليرة اللبنانية قوية جدا وأن ميزان المدفوعات اللبناني ترك ، دائما ، فائضا ، عدا عام ١٩٦٧، لان واردات الموازنة زادت » .

وأضاف : « في كانون الاول ١٩٧٣ وضعت ، شخصيا ، تقريرا عن حجم نفقات الدولة لعشر سنين وتبين أن المصروف كان ضئيلا لذلك زدنا حجم الانفاق ٢٠% للمشاريع الانمائية المقبلة . وتأمين الواردات لسد هذه النفقات يتم عن طريق القروض والضريبة . أما بالنسبة الى القروض ، فان الدين الذي يجب أن تسدده الدولة سنة ١٩٩٣ ليس بالمبلغ الكبير . ويمكننا في لبنان أن نستقرض لغاية ١١% من الناتج الوطني القائم الذي بلغ عام ١٩٧٢ ستة مليارات و٧٠٠ مليون ليرة ، يعني أن في امكان الدولة اقتراض ٧٠٠ مليون ليرة .

الضريبة يجب أن تصل الى ١٩،٥٠ في المئة

وبالنسبة الى الضريبة ، يجب أن تقتطع من الناتج القومي ١٥% يضاف اليها ٢،٥٠ للبلديات و٢% للضمان الاجتماعي مما يجعل الضريبة تصل الى ١٩،٥٠% . بينما في الدول المتقدمة تصل نسبة الاقتطاع من الناتج القومي الى ٢٥ أو ٣٥% ويعتبر انسب نظام ضريبي لبلادنا في الوقت الحاضر اقتطاع ١٧% للدولة و٢،٥٠ للبلديات و٢،٥٠ للضمان أي تقريبا ٢٢% على أن ترتفع هذه النسبة الى ٢٥% بعدما يبلغ لبنان مرتبة الدول المتقدمة » .

وبعدما أوضح أن النظام الضريبي في البلد النامي يتميز بخاصتين، الاولى أنه خفيف الوطأة على المكلفين لكي يوظفوا رساميلهم في المشاريع وتحقيق الارباح في مشاريع جديدة، والثانية انه يبنى على الضرائب غير المباشرة، قال : « مثلا الضرائب في لبنان غير مباشرة والثلث مباشر، لكن يجب أن يتطور النظام الضريبي مع الوضع الاقتصادي ، وقد اقترحت ، بالنسبة الى المرتبة التي وصل اليها لبنان الان، أن يكون الاقتطاع من الناتج الوطني ١٧% لان نفقات الدولة زادت وقد تصل الى ١٨% وللوصول الى هذه النتيجة يجب أن يكون نظام الضريبة المباشرة عادلا لان الطبقة ذات الدخل المحدود ستتأثر من غلاء المعيشة أكثر من الطبقات الاخرى ، ويجب أن نعمل جهدنا لمساعدة هذه الفئة . وقد اتخذنا تدابير مهمة منها ، رفع المبلغ المعفى من ضريبة الدخل من ٣٠٠٠ ل.ل. الى ٦٠٠٠ ليرة للرجل المتزوج ورب العائلة ، فضلا عن زيادة الرواتب والحد الاقصى للتعويض العائلي من ٦٠ ليرة الى ٧٥ في الشهر ، كذلك يجب أن يكون النظام الضريبي معتدلا نسبيا لان لبنان ما زال بلدا ناميا ويجب الا يثقل عليه بل تجب مساعدته لكي ينمو في سهولة . اضافة الى وجوب اعتماد ضريبة موحدة للدخل، لان الضريبة الحالية مجزأة على مداخيل عدة . أما الضريبة الجديدة فستكون نسبية على الشركات المساهمة وتصاعدية على الافراد ومجمل مداخيلهم لكي يتأمن مزيد من الموارد للخزينة ، وتكون ضريبة الدخل بذلك حديثة وعادلة لانها تقتطع من المكلف بالنسبة الى مجموع مداخيله » .

تأثير الغش

وبعدما أشار الى أن الغش يؤثر كثيرا على حصيلة الضريبة ، وفي النتيجة على تحديد معدلات الاقتطاع ، وكيف ان هذا الموضوع بات الشغل الشاغل لوزارة المال قال : « في نظام الضرائب الجديد سيعاد النظر في كل الرسوم المستوفاة من مختلف وزارات الدولة والعائدة اجمالا الى عام ١٩٤٥ أو ١٩٤٧ مع الغاء بعضها اضافة الى احداث ضرائب جديدة كالضريبة على الناتج من بيع الاراضي والمؤسسات التجارية والصناعية . وبعد تحديد نفقات الدولة تتأمن الواردات من الضريبة والقروض علما ان نسبة القروض لا تزيد في الدول المتقدمة على ١٣ بالمئة من مجمل النفقات . وهكذا يجب أن يكون الامر في لبنان » .

مـي كحالة

هكذا من الأصل



الصحة شأن مهم جدا .

النقيب عازار : الدولة تتجاهل المشاركة في التخطيط الصحي

قبل اسبوع ونصف اسبوع التقت الدولة في مجمع بيت الدين فدرست وناقشت واوصت وانتهت الى ما تأمل الناس ان يكون قابلا للتنفيذ ، لكن يبدو ان الاهم لم يلفتها للاهتمام به، ولو قليلا ، اي الشأن الصحي . فقد غابت الدولة عنه كليا بمن فيها وزير الصحة الذي شاءت ظروفه ان يكون خارج لبنان يوم الدولة التقت في قصر الامير بشير .

قد تكون توصيات المجمع مهمة ، وربما كان بعضها قابلا للتنفيذ ، ولو تدريجا ،

انما مهم ايضا ان غياب الشأن الصحي عنه انقص من قيمة التطلعات وطرح من « النهار الانمائي » أسئلة ، هنا أجوبة عنها من نقيب أطباء لبنان الدكتور جوزف عازار :

النقيب الدكتور جوزف عازار .

● ماذا في ذهنكم عن السياسة الصحية في لبنان ، والدولة تناقش « أمورا مصيرية » في بيت الدين ؟

ـ بصرف النظر عما اذا كان مجمع بيت الدين تطرق أو هو لم يتطرق الى الشأن الصحي ، تبقى لي دائما ملاحظة وهي أن لا سياسة صحية قابلة التنفيذ ما لم يشارك في اعدادها المعنيون بالشؤون الصحية. وهذا غير وارد ـ على ما يبدو ـ الى الان ، فلا الجمعيات دعيت الى مثل هذه المشاركة ولا النقابات . حتى نقابة الاطباء ، وهي من يفترض أنها المشارك الطبيعي في هكذا أمور، لم يؤخذ رأيها ولا هي سئلت: ماذا عندك لنناقشه في مجمع بيت الدين .

طبعا ، نحن نعتقد أن الدولة تريد أن تتجاهل أهمية المشاركة بين أحد أطرافها (وزارة الصحة) وبين نقابة الاطباء ، لكننا ، في ضوء ما يحصل ، نرى أن الجهات المعنية بالشأن الصحي على الصعيد الرسمي لم تقدر بعد أبعاد هذه المشاركة .

المسؤولية مشتركة

● هذا ضياع ... فمن المسؤول عنه ؟

ـ المسؤولية تقع على كاهلنا جميعا ، طبعا ، الدولة مسؤولة في الدرجة الاولى ، خصوصا وزارة الصحة ... لكن هذا لا يعفي الفرقاء الاخرين من تحمل العبء . واقصد هنا ، المواطن وكل العاملين في الشأن الصحي وفي مقدمهم نقابة الاطباء .

● ماذا تقصدون بتحديد المسؤولية ؟

ـ أنا لا استطيع الفصل، من حيث المسؤولية، بين الدولة والمواطن. الدولة اطار حقوقي ضابط والمواطن عضو فيها ومسؤولياته واضحة وعليه أن يمارسها . الموضوع مسألة مشاركة عملية واعية . فعندما أقول ، مثلا، أن وزارة الصحة هي المسؤولة في الدرجة الاولى فانا اعني التخطيط والتنفيذ من ضمن سياسة عامة تتصل في شكل أو في اخر بمسؤولية المواطن من حيث قدرته على ممارسة حقه في التجاوب ، عن وعي ، مع ما يطلب منه تنفيذه ، وهذا يقتضي تثقيفا مبسطا على كل المستويات.

● من المسؤول على هذا الصعيد؟

ـ قلت ، المسؤولية تقع على كاهلنا جميعا ، انما ـ وهنا للتحديد ـ وزارة الصحة يجب أن تكون المسؤول الاول عن الشأن الصحي في صورة عامة ، وهذا، مع الاسف، غير وارد الى الان . هناك فوضى وعدم تنسيق . مثل على ذلك أن هيئات رسمية كثيرة تعمل في الحقل الصحي ومنها مجلس الجنوب ومصلحة الانعاش الاجتماعي والضمان الصحي .. لكن ، أين التنسيق وأين التعاون في ما بينها؟ لماذا لا تكون وزارة الصحة هي الضابط المنسق .. ولماذا تبقى هذه الهيئات ، وهي التي تستطيع أن تكون فاعلة، أسيرة الفوضى؟ ثم... لماذا لا يصير تنسيق بين القطاعين العام والخاص ، فيحصل التعاون المنظم بين وزارة الصحة والهيئات الرسمية المعنية بالشؤون الصحية وبين الجمعيات المتبرعة كالصليب الاحمر اللبناني والحركة الاجتماعية والجمعية اللبنانية للصحة العامة وسواها ، من جهة اخرى ؟

تصور النقابة

● ما هو تصور النقابة لدور وزارة الصحة ؟

ـ في رأي نقابة الاطباء أن كل هذا الذي نعانيه هو نتيجة عدم وجود مخطط صحي واضح الاهداف ويتناول الناحيتين العلاجية والوقائية ، وعلى وزارة الصحة أن تعيد النظر في كل ملاكاتها في ضوء حقيقتين :

أولا : الحاجة الى تخطيط قصير المدى يتناول ما نحتاج اليه الان .

ثانيا : الحاجة الى تخطيط بعيد المدى يأخذ في الاعتبار ما سنحتاج اليه مستقبلا بفعل تزايد عدد السكان .

الحقيقة الاولى يجب أن ننظر اليها من خلال الاحصاءات المتوافرة لدينا حاليا ، ومنها ـ مثلا ـ أن لدينا الان في المستشفيات الحكومية والخاصة ٦٠٠٠ سرير بينما حاجتنا تصل الى ١٢ ألف سرير .

ومن جهة اخرى ، نحن نحتاج ، في سعينا الى انشاء المراكز الصحية، الى سياسة تأخذ الواقع المدروس في الاعتبار ، فلا نطلع غدا بمثل هذه المراكز من دون أن نؤمن لها العناصر البشرية على كل المستويات، علما أن هذه المراكز يجب ان تعنى بالوقاية وبالعلاج في آن . وطبعا ، لا يمكن فهم هذه الحقيقة وتحقيق ما تقصد اليه في أبعادها الا اذا اعتمدنا العلم والاحصاء .

وبعض ما ينطبق على الحقيقة الاولى ، ينطبق على الثانية . وهذا ما يحدونا الى استعجال وزارة الصحة رسم سياسة صحية مستقبلية (السياسة البعيدة المدى) في ضوء هذه الوقائع :

أولا : أن عدد سكان لبنان سيصل بعد نحو ٣٠ سنة الى ضعفي ما هو الان ، وهذا يعني أننا سنحتاج الى نحو ٢٤ ألف سرير في المستشفيات ، لدينا منها الان في المستشفيات الحكومية والخاصة ٦٠٠٠ سرير فقط .

ثانيا : أن المناطق المزدحمة بالسكان ستتعرض، بسبب التطوير السريع في المواصلات الدولية ، الى مزيد من الامراض ، وهذا يتطلب جهودا متواصلة في مراقبة الامراض الجديدة «المستوردة» وتوفير ما يقي من انتشارها .

وهنا ، بالطبع يفترض تدابير عملية تتصل بنظرة مستقبلية تأخذ في الاعتبار احتمال استنزاف الطاقات والموارد والخدمات الطبية التي ستزيد حاجتنا اليها شيئا فشيئا ، علما اننا نعاني الان نقصا غير قليل في هذا المجال .

ثالثا : لا يكفي أن ننشيء مراكز صحية ، مهما بلغ عددها ، فالحزام الصحي العملي ، هو الحزام الفاعل في استمرار ، وقاية وعلاجا ، وبعناصر بشرية على كل المستويات، من الممرضة الى المراقب الصحي التقني والاختصاصي المخبري الى الطبيب الذي هو ، في هذا الاطار، الضابط الصحي . ولا يمكن المركز الصحي أن يكون مركزا في نوعه في المعنى الحديث ما لم يقدم عناية طبية تشمل العلاج والوقاية على حد سواء، وهنا تجب الملاحظة أن المراكز الصحية في المدن هي غيرها في المناطق حيث الفرقة المؤهلة والمجهزة بالطاقة البشرية المكافأة تعويضا ماديا جزء ضروري وأساسي فيها ، والا كان هذا المركز الصحي خارج المدينة مجرد فكرة خيالية .

واقع الحال

● هل سبق أن طرحت نقابة الاطباء مثل هذا الموضوع مع المعنيين بالشأن الصحي على الصعيد الرسمي ؟

ـ نحن نحاول أن نشرح واقع الحال بالنسبة الى الحاضر ، وهذا أمر بات ـ على ما أعتقد ـ واضحا تماما . وآراؤنا بالنسبة الى المستقبل باتت متداولة على أكثر من صعيد ، خصوصا في ما يتعلق بدور وزارة الصحة وضرورة زيادة موازنتها سنة بعد سنة لكي يمكنها القيام بالاعباء التي ستلقى على عاتقها أكثر فأكثر ، شئنا أم أبينا . ومؤسف أن أضطر هنا الى القول أن موازنة هذه الوزارة تتراجع بدلا من أن نريد . كانت قبل ٣٠ سنة أكثر من خمسة في المئة من الموازنة العامة وهي الان أقل من هذه النسبة بينما موازنات بعض الوزارات زادت بنسب كبيرة .

اطار المستقبل

● ماذا تقترحون بالنسبة الى الحاضر وطموحا الى مستقبل صحي أفضل ؟

ـ أولا ، نحن كنقابة ، نعتقد أن من واجبنا مزيد المساعدة للمساهمة في وضع الدراسات التي تتناول كل الشؤون الصحية بما فيها تحديد التقديمات . وفي تقديرنا أن الفسح في المجال أمام الاطباء لممارسة رسالتهم عن طريق القطاع العام بات أمرا لا بد منه ، ذلك أنه لم يعد في وسع أحد ، عدا فئة ضئيلة جدا ، أن تعتمد القطاع الخاص في مجال التقديمات الصحية، وطبعا ، نحن لا ندعو الى اعتماد الالزامية في ذلك ، بل نقصد الى أن يكون ذلك طوعيا وفي حدود ما تسمح به مصلحة المواطن الى أي فئة انتمى . كما أننا ندعو الى وضع المخطط الصحي العام في ضوء انماء المناطق اجتماعيا واقتصاديا فيكون انشاء المستشفيات والمراكز الصحية، في ظل هذا الجو الانمائي، مشجعا للطبيب على العمل في المناطق ، وهذا ، طبعا ، يخدم السياسة الصحية العامة عن طريق القطاع العام ، من دون أن يمس مستوى الطبابة في لبنان. كما أنه، اضافة الى ذلك ، يضع حدا لنزف الادمغة نزوحا من المناطق وهجرة الى الخارج .

هذا ما نقترح ، وأملنا أن يكون في التشكيلات الجديدة التي شملت وزارة الصحة ما يساهم في تحسين الاوضاع واستيعاب ما نحتاج اليه الان وفي المستقبل . تلك هي المسألة في انتظار ما سيكون .

سعيد صعب

هكذا من الأصل

دراسة حول سياسة الاسكان في لبنان

٣ أسباب للأزمة السكانية في بيروت

اذا كان موضوع الانفجار السكاني الذي ناقشه كبار الخبراء والصحافيين العالميين خلال الندوة التي نظمتها صحيفة « الصانداي تايمس » اللندنية ، بالتعاون مع الامم المتحدة ، في جامعة اوكسفورد ، ما بين الاول والسادس من نيسان ١٩٧٤ ، لمناسبة السنة الدولية للسكان ، اذا كان هذا الامر قد سلط الاضواء على ظاهرة المدن المتفجرة بالسكان ، من جاكارتا ، الى ديترويت ، وهونغ كونغ ، ونيودلهي ، فان هذه الظاهرة تنعكس ايضا على الواقع السكاني الذي يعيشه لبنان ، نتيجة سياسة الباب المفتوح التي ينتهجها ، والتي فتحت على ما يبدو باب الدخول اليه اكثر من اللازم .

ويظهر هذا الامر اكثر وضوحا بالنسبة الى مدينة بيروت التي اصبحت برقعتها وطاقاتها البشرية ، تتداخل مع المناطق والقرى المجاورة ، كما اشار السيد غسان تويني في الندوة العالمية المذكورة (« النهار الانمائي » تاريخ ٣١ / ٤ / ١٩٧٤) ، وان مستقبل التنمية في لبنان رهن باعتبار بيروت في منزلة المنطقة المتكاملة ، لا المدينة المجردة .

ومن ذلك فان تخطيط لبنان سنة ٢٠٠٠ سوف ينهض تخطيطا لمدينة واحدة .

واذا كنا نرى الابنية والمجموعات السكنية الشامخة ترتفع بكثرة وتنبت في سرعة كالفطر ، محدثة في ثناياها مناطق سكنية جديدة هنا وهناك ، من تلة الخياط الى الرملة البيضاء والروشة وضواحي بيروت وغيرها ، فان نصيب السواد الاكبر من الشعب اللبناني من هذه المساكن الكثيرة الفخامة ، قليل جدا ، بالنظر الى ارتفاع اسعارها وتدني دخل افراده . ومقتضى ذلك ان في لبنان ازمة سكانية ، وان هذه الازمة تتفاعل باطراد من جراء انعدام التوازن المفترض في هذا الحقل ، اي حقل الاسكان ، بين العرض والطلب ، وبسبب الارتفاع الهائل من جهة اخرى في اسعار مواد البناء والاراضي فضلا عن اليد العاملة .

ويرد علماء الاقتصاد الازمة السكانية في بيروت وضواحيها الى أمور ثلاثة هي :

١ - التكثف السكاني والتطور الديموغرافي الذي تبلغ نسبته ٢،٥ ٪ سنويا . يضاف الى ذلك النزعة الى الانفلات من الحياة العائلية والاستقلال في السكن .

٢ - النزوح من الريف والقرية الى بيروت وضواحيها التي تنهض ليس فقط العاصمة الادارية والسياسية للدولة ، انما كذلك مركزها الرئيسي للخدمات والتجارة والسوق المالية الرئيسية في منطقة الشرق الاوسط ، الامر الذي يجعل منها محط الانظار . وهذا ما يترجم من الناحية العملية المركزية الشديدة التي تتصف بها مدينة بيروت بالنسبة الى باقي المناطق والمدن .

٣ - اخيرا التدفق الهائل من غير اللبنانيين الذين يؤمون لبنان يوميا ، اما لتشغيل رساميلهم واستثمارها (بالنظر الى التسهيلات التي يوفرها لهم نظامه السياسي والاقتصادي والى وضعه المميز من حيث سهولة المواصلات البرية والبحرية والجوية) ، واما للعمل والاستخدام في ورش البناء والمؤسسات والشركات والمصارف (ضمن الحدود التي تسمح بها القوانين والانظمة) . ويضاف الى هؤلاء ، اللاجئون الفلسطينيون . فهذا التدفق لغير اللبنانيين على ارض لبنان ، وفي صورة خاصة على بيروت وضواحيها ، اوجد ظاهرة غريبة هي انه في مقابل كل مئة لبناني هناك نحو ٤٧ شخصا من غير اللبنانيين .

وما يزيد في حدة هذه الازمة واقع توزيع فئات المواطنين في ضوء ثرواتهم ومداخيلهم . فهذه الفئات المحددة اساسا وفقا للاستنتاجات التي توصلت اليها بعثة ايرفد في اوائل الستينات ، وبصرف النظر عن التقلبات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت في السنوات القليلة الماضية ، موزعة كما يأتي :

- المعوزون	٩ ٪ تقريبا
- ذوو الدخل المتواضع	٤٠ ٪ تقريبا
- ذوو الدخل المحدود	٣٠ ٪ تقريبا
- الميسورون	١٤ ٪ تقريبا
- الاثرياء	٤ ٪ تقريبا

فاذا علمنا ان الحدود القصوى للدخل العائلي للفرد (اي دخل الزوج والزوجة) في الفئات الثلاث الاولى وفقا للمرسوم الرقم ٣٤٠٥ تاريخ ١٩٧٢/٥/٢٦ ، هي :

المعوزون	٥٠٠٠ ل.ل. سنويا
ذوو الدخل المتواضع	٨٠٠٠ ل.ل. سنويا
ذوو الدخل المحدود	١٢٠٠٠ ل.ل. سنويا

واذا علمنا من جهة اخرى ان المعدل المقبول المخصص لبدل ايجار المسكن ٢٥٪ من دخل الفرد العائلي ، وما تعداه يشكل عبءا عليه ، لتبين لنا ان قسما كبيرا من الشعب اللبناني ولاسيما من فئات المعوزين وذوي الدخل المتواضع وذوي الدخل المحدود ، يعانون هذا العبء .

من هنا كانت الضرورة الملحة الى نهج سياسة موضوعية في حقل الاسكان تنطوي على هدف اساسي يقضي بايجاد المسكن الملائم لكل مواطن وفقا لطاقاته وامكاناته المادية .

هذه السياسة يترجمها عمليا قانون الاسكان الصادر عام ١٩٦٢ ، والذي حل محله قانون الاسكان الجديد الرقم ٦٥/٥٨ الصادر في تاريخ ١٩٦٥/١٢/٨ . وقد أنشئت وزارة الاسكان والتعاونيات بموجب القانون الرقم ٧٣/٩ تاريخ ١٩٧٣/١/٣١ ، وحددت مهماتها بموجب القانون الرقم ٧٣/٢١ تاريخ ١٩٧٣/١٢/٢١ ، لتستقل بهذه الامور ، بعدما كان يمارسها مجلس الاسكان ، في نطاق وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

فالذي يعنينا في الحالة الحاضرة هو مشكلة ايجاد المسكن الملائم لفئات المعوزين وذوي الدخل المتواضع وذوي الدخل المحدود ، وهو امر ملقى على عاتق وزارة الاسكان والتعاونيات ، الوزارة التي يطلب منها والحالة هذه الشيء الكثير .

أولا : اهداف سياسة الاسكان

ومن اهم هذه الاهداف ، كما حددها القانون المذكور ، تسهيل اسكان اللبنانيين المعوزين وذوي الدخل المتواضع وذوي الدخل المحدود في مساكن ملائمة في المدن والقرى . ومقتضى ذلك تأمين بناء مساكن شعبية جديدة وبيعها من الاشخاص المذكورين بالتقسيط لآجال متوسطة وطويلة ، اضافة الى تقديم التسهيلات والمساعدات اللازمة لتحسين بعض المساكن القائمة او توسيعها او ترميمها بما يتلاءم مع مقتضيات التنظيم المدني والشروط الصحية المطلوبة .

كذلك ازالة المساكن غير الصحية في المناطق الآهلة والاستعاضة عنها بمساكن لائقة وتأمين المساكن اللازمة لمن يرغب في استئجارها من غير اللبنانيين (شرط ان يكونوا قاطنين منذ ما قبل عام ١٩٦٥ في صورة مستمرة في منطقة تقرر اخلاؤها) ، وذلك استثنائيا ووفقا لشروط وبدلات تحدد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء .

ومن اهداف سياسة الاسكان ايضا تحسين حالة المساكن في القرى والمدن التي لا تتوافر فيها الشروط الصحية .

ثانيا : الوسائل

اما اساليب العمل والوسائل الكفيلة بتحقيق اهداف الاسكان ، فعديدة ومتنوعة ، على انه يمكن حصرها في ما يأتي :

١ - اجراء الدراسات اللازمة ، بادىء ذي بدء ، حول حاجات المناطق اللبنانية الى مساكن صالحة تلائم الطاقات والامكانات المادية للفئات المشار اليها والتي يشملها قانون الاسكان . ثم تعيين المناطق التي تنشأ فيها المساكن الشعبية اللازمة ، وذلك في ضوء العناصر والاوضاع التي تقضي بانشاء المساكن فيها . ومن هذه العناصر تحديد عدد الاشخاص الذين يحتاجون الى مساكن ، والاخذ في الاعتبار كثافة السكان في المناطق الآهلة . ولعل هذا من الامور التي تدخل في نطاق الخطة الشاملة للتنمية .

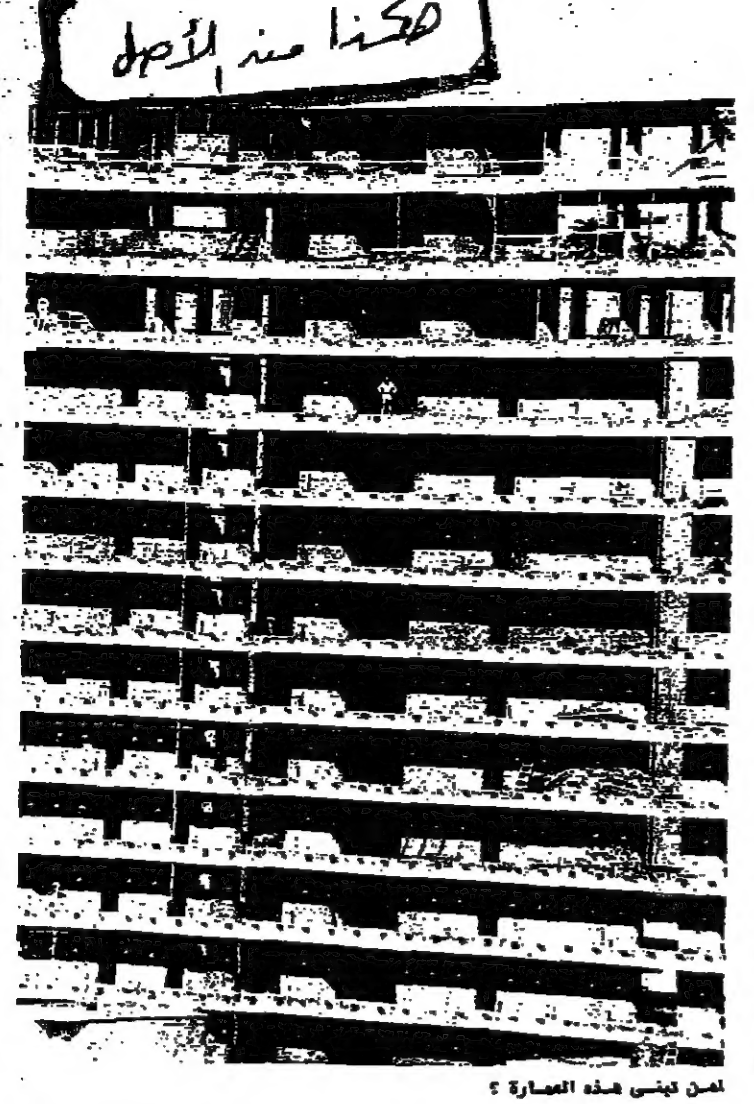
٢ - تأمين بناء المساكن الشعبية بواسطة مؤسسات عامة او هيئات عامة لبنانية ، او بطريقة المناقصة بين شركات او مؤسسات خاصة ، لبنانية أو أجنبية ، كذلك عن طريق قروض أو مساعدات مشروطة تقدمها الدولة الى المؤسسات والهيئات اللبنانية العامة والخاصة التي لا تتوخى الربح ، فضلا عن تقديم قروض مشروطة الى الشركات والمؤسسات والهيئات العامة والخاصة التي ترغب في بناء مساكن تباع او تؤجر لاعضائها وموظفيها ومستخدميها وعمالها اللبنانيين . كما للدولة ان تقدم هذه القروض والمساعدات الى الافراد من أجل بناء مساكنهم وتحسينها ، سواء في القرى أو في المدن ، بما يتناسب مع الشروط الصحية والاوضاع العائلية ، وأخيرا بواسطة قروض طويلة الاجل يقدمها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الى المضمونين وموظفي القطاع العام .

هذا وقد نص المرسوم الرقم ١٤٧٥٢ تاريخ ١٩٦٣/١٢/١٣ على امر انشاء شركات بناء لبنانية مختلطة قصد تسهيل السكن للاشخاص المذكورين اعلاه ، وتحدد قيمة مساهمة القطاع العام فيها بما لا يقل عن مليون ليرة نقدا وعينا .

- مواصفات المسكن الملائم : ويعتبر مسكنا ملائما لفئات المعوزين وذوي الدخل المتواضع وذوي الدخل المحدود ، ذلك الذي ينطوي على الشروط والمواصفات التي حددها المرسوم الرقم ٤٧٨٠ تاريخ ١٩٦٦/٦/٢٢ . وهذه منها ما هو مشترك بين الفئات الثلاث من السكان ، ومنها ما تستقل به كل فئة على حدة .

اما المواصفات المشتركة فتقضي بان تتوافر في المسكن الملائم الشروط المفروضة بموجب قوانين التنظيم المدني ، وان تؤخذ في الاعتبار لتحديد سعر كلفته ، قيمة الارض والاساسات والملجأ والبناء بتجهيزاته الكاملة ، ووصل التمديدات الكهربائية والصحية ، والمائية بالشبكات العامة والمصعد اذا كان المبنى يتألف من اكثر من اربعة طوابق .

واما الشروط والمواصفات العائدة الى المساكن الخاصة بكل من هذه الفئات الثلاث ، فمحددة كما يأتي :



لمن تبنى هذه العمارة ؟

الحد الاعلى لسعر المتر المربع ل.ل.		الحد الاقصى للمساحات بالمتر المربع	شروط اشغال المسكن
١ - المعوزون : ١٢٥ ل.ل.	من غرفة رئيسية واحدة	٤٠ م.م.	من شخص او شخصين .
	من غرفتين رئيسيتين	٥٥ م.م.	من شخصين الى اربعة اشخاص .
	من ثلاث غرف رئيسية	٧٠ م.م.	من ثلاثة الى ستة اشخاص .
	من اربع غرف رئيسية	٨٥ م.م.	من اربعة الى ثمانية اشخاص .
	من ٥ او ٦ غرف رئيسية	١٠٠ م.م.	من ستة اشخاص وما فوق .
٢ - ذوو الدخل المتواضع : ١٤٠ ل.ل.	من غرفة رئيسية واحدة	٤٠ م.م.	من شخص الى شخصين .
	من غرفتين رئيسيتين	٦٠ م.م.	من شخصين الى اربعة .
	من ثلاث غرف رئيسية	٨٠ م.م.	من ثلاثة الى ستة اشخاص .
	من اربع غرف رئيسية	١٠٠ م.م.	من اربعة الى ثمانية اشخاص .
	من ٥ او ٦ غرف رئيسية	١٢٠ م.م.	من ستة اشخاص وما فوق .
٣ - ذوو الدخل المحدود : ١٦٥ ل.ل.	من غرفة رئيسية واحدة	٤٥ م.م.	من شخص الى شخصين .
	من غرفتين رئيسيتين	٦٥ م.م.	من شخص الى اربعة اشخاص .
	من ثلاث غرف رئيسية	٩٠ م.م.	من شخصين الى خمسة اشخاص .
	من اربع غرف رئيسية	١٢٠ م.م.	من ثلاثة الى ستة اشخاص .
	من خمس أو ست غرف رئيسية	١٥٠ م.م.	من اربعة اشخاص وما فوق .

(ويلاحظ في الفئة الاخيرة انه تدخل في حساب قيمة المسكن الخاص بها ، التدفئة المركزية غير الموجودة في الفئتين السابقتين) .

ثالثا : المساعدات والتسهيلات والاعفاءات

وبمقتضى المادة الثامنة من قانون الاسكان يحق للحكومة ان تكفل في حدود الخمسين مليون ليرة ، تسديد الاقساط المستحقة من اصل ثمن بيع المساكن الشعبية المشيدة بناء على طلب الدولة وبطريقة المناقصة . وتتم الكفالة اما مباشرة واما بواسطة شركات تأمين لبنانية او اجنبية بشروط يحددها مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الاسكان والتعاونيات . الا انه يلاحظ ان كفالة الدولة لا تتحقق الا في المرحلة الاخيرة من مراحل الملاحقات والاجراءات التي على البائع ان يتبعها لتحصيل الاقساط المستحقة ، حتى اذا تحقق ذلك وتعذر استيفاء الدين ، وضعت كفالة الدولة في حيز التنفيذ .

وللحكومة الى ذلك ، ومن أجل تأمين بناء المساكن الشعبية وبالتالي تقديم التسهيلات والمساعدات اللازمة ، ان تمارس الصلاحيات الآتية ، بتفويض من المشترع ، بموجب قانون الاسكان :

- استملاك العقارات اللازمة وبيعها بالتراضي عند الاقتضاء .

- بيع املاك الدولة الخاصة بالتراضي ، ايا تكن مساحتها ، من الشركات والمؤسسات والهيئات المكلفة البناء ، باستثناء الهيئات التي لا تبغي الربح ، وكل ذلك خلافا لاحكام قانون المحاسبة العمومية التي ترعى هذه الامور في الاحوال العادية . ويستعاض عن بيع العقارات بالتراضي بالنسبة الى المؤسسات التي لا تبغي الربح (وهي التي تعرف بالمؤسسات الخاصة ذات النفع العام) : بالمساعدات العينية المشروطة التي تقدمها اليها الدولة من املاكها الخاصة والمستملكة ، شريطة أن تحصر هذه المساعدات العينية في بناء المساكن الشعبية لفئة المعوزين فقط دون الآخرين .

واضافة الى ذلك ، يحق للمؤسسات السالفة الذكر الاستفادة من مساعدات خاصة تكون في شكل اعانات نقدية ، وتسهيلات خاصة في شكل قروض ، متوسطة وطويلة الاجل ، (وفقا لما اوضحه المرسوم الرقم ٤٧٨٢ تاريخ ٢٢ /١٩٦٦/٦) ، على تفرقة في المعاملة حسب ما يقضي به الوضع القانوني لكل من هذه المؤسسات : فالمؤسسة التي لا تبغي الربح يمكنها الاستفادة من الاعانات والقروض في آن ، بينما المؤسسة التي تشيد المساكن لاعضائها ومستخدميها ، تستفيد من القروض دون الاعانات مع ضرورة الاشارة الى ان الاعانات لا تعطى الا من اجل بناء مساكن شعبية لفئتي المعوزين وذوي الدخل المتواضع ، خلافا للقروض التي تمنح من اجل بناء مساكن للفئات الثلاث .

اما نسب هذه الاعانات والقروض والفوائد ، فتحدد على اساس مساحات المساكن الفعلية بالمتر المربع وهي تعطى ضمن الحدود القصوى الآتية :

	للمعوزين	لذوي الدخل المتواضع	لذوي الدخل المحدود
١ - الاعانات النقدية	٢٠ ل.ل.	١٠ ل.ل.	—
٢ - القروض	٢٠ ل.ل.	١٥ ل.ل.	١٥ ل.ل.
٣ - الفائدة (المتوازية)	٣ ٪ لغاية ٥ سنوات	٣ ٪ لغاية ٥ سنوات	٤ ٪ لغاية ٥ سنوات
	٣،٥٠ ٪ لغاية ١٠ سنين	٣،٥٠ ٪ لغاية ١٠ سنين	٤،٥٠ ٪ لغاية ١٠ سنين
	٤ ٪ لغاية ١٥ سنة	٤ ٪ لغاية ١٥ سنة	٥ ٪ لغاية ١٥ سنة

ويتم دفع هذه الاعانات والقروض من الصندوق الخاص بالاسكان ، وفق المراحل الآتية :

- ٢٥ ٪ من قيمة القرض والاعانة بعد التحقق من اكمال أساسات المسكن .

- رصيد القرض والاعانة بعد التحقق من اتمام اقامة هيكل البناء .

- بالنسبة الى القروض ، تقدم كفالة مصرفية او تأمين عقاري ، تحدد شروطه في اتفاق القرض .

مع ضرورة الاشارة اخيرا الى انه يحق لكل الشركات والمؤسسات اللبنانية والاجنبية ، تملك العقارات اللازمة لبناء المساكن الشعبية عليها ، وذلك مهما بلغت مساحة هذه العقارات وفوق الحدود المرخص بها لتملك الاجانب للاموال غير المنقولة (المنصوص عليها في مشروع القانون الموضوع موضع التنفيذ بالمرسوم الرقم ١٥٧٤٠ تاريخ ١٩٦٤/٣/١١) . على ان هذه الشركات مقيدة بمهلة قصوى (تحدد بمرسوم بناء لاقتراح وزير الاسكان والتعاونيات) ، من أجل القيام ببناء المساكن موضوع الترخيص ، وذلك تحت طائلة الغرامة التي يمكن ان توازي كامل قيمة العقارات المعنية .

الاعفاءات

وتعفى الشركات والمؤسسات التي تؤمن بناء المساكن الشعبية من رسم الطابع عن العقود والمستندات المنظمة لمناسبة بيع المسكن وتأجيره ، كما تعفى من ضريبة الدخل عن الارباح التي تجنيها من جراء بناء المساكن الشعبية وبيعها وتأجيرها ، كذلك من ضريبة الفائدة في حال التأمين العقاري .

كما انها تعفى ، عند اجراء المعاملات اللازمة للاستفادة من التسهيلات والمساعدات المشار اليها اعلاه ، من رسم الطابع والتأمين وفك التأمين المتعلق بالتأمينات العقارية المعطاة لمصلحة الدولة .

اما شاري المساكن الشعبية بالتقسيط فيستفيد من الاعفاءات الآتية :

- رسوم الفراغ والتأمين وفك التأمين العائد الى المسكن .

- رسم الطابع المفروض على العقود والمستندات المنظمة لمناسبة مشترى المسكن وتسجيله في الدوائر العقارية ،

- ضريبة الاراضي وضريبة الاملاك المبنية المتوجبة على المسكن المذكور وذلك لمدة عشر سنين من تاريخ شرائه .

وقد نص قانون الاسكان على امكان تقديم تسهيلات اضافية الى المستفيدين المعوزين وذلك في الحالات الاضطرارية القاهرة ، كالوفاة او العجز الصحي التي تمنعهم من الوفاء بتعهداتهم الناتجة عن شراء المساكن الشعبية بالتقسيط او الحصول على قرض لهذه الغاية من غير ان تتعدى المساعدة قيمة قسط سنوي واحد من ثمن المسكن او بدل ايجاره عن سنة . ولا تستفيد العائلة الواحدة من هذه التسهيلات الاضافية اكثر من مرة واحدة (المادة ٥ من قانون الاسكان) .

رابعا : القيود المقابلة

أ - بالنسبة الى الشركات ، التي تقوم بالبناء ، على هذه ان تسهر في صورة خاصة على قيام المستفيد من المساكن الشعبية بتسديد الاقساط في اوقاتها ، وعلى امر اشغال المسكن نفسه وصيانته والى ما هنالك من قيود والتزامات مفروضة في صورة عامة على الشاري ، والتي سنأتي على ذكرها لاحقا .

وعلى هذه الشركات والمؤسسات ان تتقيد بالاسعار والشروط كلها ، المرخص لها على أساسها بناء المساكن الشعبية ، والا تستوفي في مطلق الاحوال فائدة تزيد على ٨٪ عن المبالغ المؤجلة الدفع من اصل ثمن المسكن المبيع بالتقسيط .

ب - وبالنسبة الى المستفيدين ، مشترين كانوا ام مستأجرين للمسكن ، فتقع على عاتقهم الالتزامات الآتية :

- تسديد الثمن في التواريخ المحددة في العقد .

- اشغال المسكن نفسه او مع من يعيل من ذويه .

الحؤول دون اشغاله ولو جزئيا من اشخاص آخرين غير ذويه سواء أكان الاشغال مجانا ام ببدل .

- صيانة المسكن وحراسته من كل حدث قد يؤدي الى انقاص قيمته او يحد من حقوق البائع او المؤجر .

وكل ذلك تحت طائلة ابطال حكم البيع واسترداد المسكن واعادة بيعه على مسؤولية الشاري ، او ابطال عقد الايجار واسترداد المسكن من شاغله . وتنظر في الخلافات لجنة خاصة مؤلفة من قاض رئيسا ، ومن عضوين موظفين في وزارة الاسكان من الفئة الثالثة على الاقل . ولهذه اللجنة التي تعين بمرسوم بناء على اقتراح وزير الاسكان والتعاونيات الصفة القضائية .

وتجدر الاشارة من ناحية اخرى الى انه على كل شخص يرغب في الانتفاع من قانون الاسكان ان يقدم تصريحا بدخله العائلي الصافي ، من كل المصادر ، في كل من السنتين السابقتين ، مع كل الاثباتات المتوافرة لهذا الامر (المرسوم الرقم ١٦٠٤٢ تاريخ ١٩٦٤/٤/٨) .

خامسا : مالية المساكن الشعبية — الصندوق الخاص بالاسكان

ويبقى ان المبالغ والاعتمادات اللازمة لتحقيق بناء المساكن الشعبية ، في ضوء التسهيلات والمساعدات المتقدمة ، انما تؤمن عن طريق الصندوق الخاص بالاسكان ، التابع لوزارة الاسكان والتعاونيات ، والذي تمسك حساباته مصلحة الخزينة في وزارة المال .

وتتألف وارداته من :

- المساهمات السنوية التي تقدمها الدولة في نطاق موازنة وزارة الاسكان والتعاونيات .

- ٢٥٪ من الضرائب والرسوم المخصصة للمصلحة الوطنية للتعمير .

- العائدات المترتبة على اصدار اضافي واحد سنويا من اليانصيب الوطني .

- نصف ما يعود الى المشاريع الاجتماعية من عائدات كازينو لبنان .

- المساهمات من المؤسسات العامة .

- المساهمات التي يمكن ان تساهم فيها البلديات لمشاريعها الخاصة .

- الهبات والوصايا ...

اعداد : وليد فارس

المطار

تراجع الركاب الواصلين والذاهبين

شهد مطار بيروت من ٢٤ الى ٣٠ نيسان تحرك ٨٤٦ طائرة تحمل ١٩٨١٢ واصلا و ١٩٤٣١ ذاهبا و ١٠٤٧٩ ترانزيت . وكانت الحركة بمعدل ٥ طائرات في الساعة . وبلغت نسبة زيادة الطائرات عما كانت في مثل هذه الفترة من السنة الماضية ٤ في المئة وتراجعت نسبة وصول الركاب وذهابهم بنسبة ٩ في المئة .

حركة المطار ٢٤ - ٣٠ نيسان ٧٤

التاريخ	حركة الطائرات	حركة المسافرين وصول	ذهاب	ترانزيت
٢٤	١١٨	٢٧٧٩	٣٥٢٧	١٥٢٥
٢٥	١١٦	٢٨١٠	٢٤٤٦	١٨٥٤
٢٦	١٢٨	٣١٢١	٣٢٢٢	١٣٢٨
٢٧	١٢٠	٣٣١٨	٣٢٠١	١٧١٢
٢٨	١١٦	٢٧٩٥	٣٠٢١	١٢٨٧
٢٩	١٢٨	٢٩٢٢	٢٦٢٩	١٢٢٨
٣٠	١٢٠	٢٧٦١	٢٥٢٥	١٤٠٥
المجموع	٨٤٦	١٩٨١٢	١٩٤٣١	[illegible]٤٧٩

٢٤ - ٣٠ نيسان ٧٣

التاريخ	حركة الطائرات	حركة المسافرين وصول	ذهاب	ترانزيت
٢٤	١١٢	٢٢٨٧	٢٤٨٩	١٤٨٤
٢٥	١١٤	٢٥٤٥	٢٢٧٨	١٤١٤
٢٦	٩٥	٢٧٤٢	٢٢٦٠	١١٥٢
٢٧	١٢٢	٣٠٥٩	٣٢٣١	١١٢٧
٢٨	١٢٣	٣١٦٧	٢١٧٩	١١٦٧
٢٩	١١٤	٢٨٦٢	٢٨١٤	١٧٢٢
٣٠	١١٨	٢٢٥٤	٢٧٤٠	١٥٤٨
المجموع	٧٧٩	١٩٨٩٨	١٩٤٩١	[illegible]٠٢٨٠



من الجريدة الرسمية

شركات ومدارس جديدة

● المرسوم الرقم ٧٤٢٦ تاريخ ٢٥ اذار ١٩٧٤ ، رخص تأسيس شركة مغفلة في لبنان بأسم « بنك الاتحاد » .

● المرسوم الرقم ٧٤٢٧ تاريخ ٢٥ اذار ١٩٧٤ ، رخص تأسيس شركة مغفلة في لبنان بأسم « فيليبس بتروليوم انترناشونال ميديترانيان » لممارسة كل أنواع التجارة .

● المرسوم الرقم ٧٤٢٩ تاريخ ٢٥ اذار ١٩٧٤ ، رخص تأسيس شركة مغفلة في لبنان بأسم «شركة بيبلوس للتموين الدولي» لتعاطي تجارة واستيراد وتصدير كل لوازم الفنادق وتصنيع المعلبات والمأكولات والمشروبات .

● المرسوم الرقم ٧٤٧٠ تاريخ ٢٥ اذار ١٩٧٤ ، رخص تأسيس شركة مغفلة في لبنان بأسم « شركة سوجكس للهندسة المختصة » للقيام بأعداد التصاميم والاعمال الهندسية على اختلافها .

● المرسوم الرقم ٧٤٧١ تاريخ ٢٥ اذار ١٩٧٤ ، رخص تأسيس شركة مغفلة في لبنان بأسم : « شركة سوجكس للتجارة والمقاولات » لتنفيذ التعهدات والمقاولات والتبريد والصيانة والكهرباء والمصاعد والانشاءات الصحية .

● المرسوم الرقم ٧٤٧٢ تاريخ ٢٥ اذار ١٩٧٤ ، رخص تأسيس شركة مغلقة في لبنان بأسم « فرست بايبي فود أوف ليبانون » لتعاطي متاعة غذاء الاطفال الصحي وتصنيع الانتاج الزراعي اللبناني .

(الجريدة الرسمية الرقم ٢٩ تاريخ ١٩٧٤/٤/١١) .

تعاونيات جديدة

● القرار الرقم ١/ت الصادر عن وزارة الاسكان والتعاونيات في تاريخ ٢٠ اذار ١٩٧٤ ، رخص تأسيس جمعية تعاونية استهلاكية في زحلة تدعى : « الجمعية التعاونية الاستهلاكية النقابية والاهلية في زحلة م.م »

- مدتها ٩٩ سنة .

- رأس مالها الاساسي : عشرة الاف ليرة لبنانية .

- غرضها : تحسين أوضاع أعضائها الاقتصادية والاجتماعية بأن تؤمن لهم مختلف أنواع السلع والمواد الاستهلاكية والادوات والمفروشات المنزلية .

● القرار الرقم ٢/ت الصادر عن وزارة الاسكان والتعاونيات في تاريخ أول نيسان ١٩٧٤ ، أجاز تأسيس جمعية تعاونية استهلاكية في تعلبايا وجوارها تدعى « الجمعية التعاونية الاستهلاكية في تعلبايا وجوارها م.م »

- مدتها : ٩٩ سنة .

- رأس مالها الاساسي : ١٢ ألفا و ٣٠٠ ليرة لبنانية .

- غرضها : تحسين أوضاع أعضائها الاقتصادية والاجتماعية .

(الجريدة الرسمية الرقم ٣٠ تاريخ ١٩٧٤/٤/١٥) .

المهام والتعيينات بالاسكان والتعاونيات

● المرسوم الرقم ٧٥٠٤ تاريخ ٢٨ اذار ١٩٧٤ ، حدد مهام الوحدات الادارية في وزارة الاسكان والتعاونيات .

● المرسوم الرقم ٧٥٠٥ تاريخ ٢٨ اذار ١٩٧٤ ، حدد شروط التعيين في بعض الوظائف في وزارة الاسكان والتعاونيات .

مدارس جديدة

● المرسوم الرقم ٧٤٧٦ تاريخ ٢٥ اذار ١٩٧٤ ، أجاز للسيد جوزف أديب صادر فتح مدرسة خاصة ، خارجية ، مختلطة ، شتائية ، صيفية ، نهارية في قبيع ، قضاء بعبدا باسم « المدرسة النموذجية اللبنانية » .

● المرسوم الرقم ٧٤٧٧ تاريخ ٢٥ اذار ١٩٧٤ ، أجاز للسيد فؤاد توفيق طوق فتح مدرسة خاصة خارجية ، مختلطة ، شتائية صيفية ، نهارية في الجديدة قضاء المتن باسم « مدرسة جبران خليل جبران » .

● المرسوم الرقم ٧٤٧٨ تاريخ ٢٥ اذار ١٩٧٤ ، أجاز لمجلس امناء مدرسة الانترناشونال كولدج في بيروت فتح مدرسة خاصة خارجية داخلية ، مختلطة نهارية ، شتائية ، صيفية ، في المشرف ، قضاء الشوف باسم « مدرسة انترناشونال كولدج في المشرف » .

(الجريدة الرسمية الرقم [illegible] تاريخ ١٩٧٤/٤/١١) .

● المرسوم الرقم ٧٤٩٩ تاريخ ٢٨ اذار ١٩٧٤ ، أجاز للسيدين بطرس وناجي البر الحداد فتح مدرسة خاصة خارجية ، مختلطة نهارية ، شتائية ، صيفية في ضبيه ، قضاء المتن باسم «مدرسة الانطلاق الجديد» بعد الغى الاجازة المعطاة للسادة فيكتور ملحم البستاني وجوزف أسد شلالا وعبدالله بطرس [illegible] بفتح « مدرسة الرسالة » في ضبيه ، قضاء المتن .

(الجريدة الرسمية الرقم [illegible] تاريخ ١٩٧٤/٤/١٥) .

مفكرة المساهم

١٣ أيار

● شركة الفنادق [illegible] في لبنان .

— الساعة ١٠ ، مركز الشركة ، طبرجا .

— الساعة ١١ ، مركز الشركة (غير عادية) .

١٦ أيار

● سلسونا شركة [illegible] الوطني .

— الساعة ٣ بعد الظهر مركز الشركة ، الحريشة .

١٧ أيار

● بنك التمويل

— الساعة ١٢ ظهرا المركز الرئيسي ، شارع عمر بن عبد العزيز ، [illegible] بيروت ، بيروت .

— الساعة الاولى بعد الظهر ، المركز الرئيسي (جمعية استثنائية) .

اعداد : هاني [illegible]

مصاعب سياسية واقتصادية وتقنية تواجه صناعة النفط العالمية

التثميرات النفطية والتمويل الذاتي سنويا
(بمليارات الدولارات)

مليار دولار

٥٠ – ٤٠ – ٣٠ – ٢٠ – ١٠

تثميرات

العجز في طاقة التمويل الذاتي

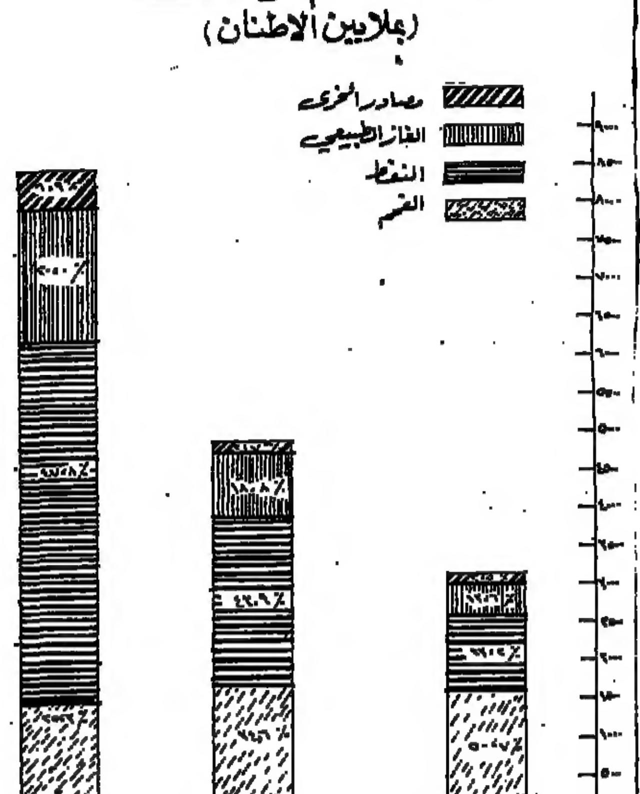
التمويل الذاتي

١٩٦٠ – ١٩٦٥ – ١٩٧٠ – ١٩٧٥ – ١٩٨٠

ما ان خرجت صناعة النفط العالمية من أزمة التموين الحادة التي واجهتها ، نتيجة التقييدات التي فرضت في أعقاب حرب تشرين الاول ١٩٧٣ ، حتى بدأت تواجه مشكلات جديدة بسبب الاوضاع المتغيرة في العلاقات النفطية الدولية • وأبرز هذه المشكلات تمويل الحاجات الترسملية التي ستتطلبها صناعة النفط العالمية في السنوات المقبلة في ضوء استمرار اعتماد العالم على النفط الخام كمورد رئيسي للطاقة •

النفط الخام مصدر رئيسي للطاقة

مع التقدم الذي سجلته التقنيات الحديثة تتزايد الحاجة الى الطاقة مع تزايد مجهود التطوير الصناعي في البلدان الصناعية ومع اطراد مجهود التصنيع في البلدان النامية • وبينما كان النفط لا يشكل سوى نسبة ٣٣ في المئة من مصادر الطاقة خلال عام ١٩٦٠ نجد انه سيبلغ نسبة تقارب الـ ٥٠ في المئة السنة ١٩٨٠ وتتعدى هذه النسبة الثلثين اذا ما أضيف الى النفط الخام مصدر الغاز الطبيعي • بينما تدنت نسبة الفحم من ٥٠ في المئة خلال ١٩٦٠ لتصبح في حدود ٢٥ في المئة سنة ١٩٨٠ • أما مصادر الطاقة الاخرى فهي اما صعبة الاستخراج أو عالية الكلفة أو انها ما زالت مشاريع تواجه تحقيقها صعوبات جمة • وأبرز هذه المصادر البديلة الطاقة النووية التي لا يقدر ، اذا أخذ في الاعتبار المجهود الحالي لتطويرها ، أن تتعدى نسبتها الـ ٧ في المئة سنة ١٩٨٠ وقد تبلغ ١٠ في المئة اذا ما أخذت في الاعتبار الاتجاهات الجديدة في البلدان الصناعية نتيجة أزمة التموين النفطي التي تعرضت لها خلال الخريف الماضي • ومن الاكيد ان في العالم موارد نفطية غير تقليدية كالرمال الاسفلتية الا انه لم يجر استثمارها لان كلفتها (تراوح بين ٨ و ١٠ دولارات للبرميل الواحد) كانت تعتبر حتى سنة خلت باهظة • وهذه الموارد النفطية غير التقليدية تشكل مكملا للمورد النفطي وبالتالي فأن النفط الخام سيبقى ،وللعشرين السنة المقبلة على الاقل ، أهم مورد للطاقة في العالم وسيبقى الربع الاخير من القرن العشرين مطبوعا بعصر النفط •



التثميرات النفطية : تزايد هائل

ان التثميرات النفطية في مختلف القطاعات التي تشكل مراحل صناعة النفط العالميةلميتعد مجموعهاالـ٥٧ الـ ١٥٧ مليار دولار خلال سنين الستينات العشر • وبلغت هذه التثميرات مليار دولار خلال١٩٧٠وتقدر منظمة التعاون والانماء الاقتصادي ان صناعة النفط العالمية ستحتاج بين سنة ١٩٧٤ وسنة ١٩٨٠ الى ما لا يقل عن ٤٠٠ مليار دولار لمواجهة متطلباتها الترسملية• وفي تقديرات فرع الطاقة في مصرف تشيس مانهاتن أن صناعة النفط العالمية ستحتاج بين ١٩٧٤ و ١٩٨٥ الى تثميرات لا يقل مجموعها عن ١٠٠٠ مليار دولار •

من هذين الافتراضين اللذين يشكلان حدا للتقديرات على المدى البعيد يتبين ان صناعة النفط العالمية ستحتاج الى ما معدله ٦٠ الى ١٠٠ مليار دولار سنويا لمواجهة متطلباتها الترسملية في حين لم تتجاوز هذه المتطلبات الـ ١٦ مليار دولار سنويا خلال الستينات • هذا الارتفاع المذهل في أرقام الحاجات الترسملية لصناعة النفط الدولية يمكن تفسيره بالصعوبات الناشئة عن البحث عن النفط واستخراجه من مناطق طبيعية يصعب الوصول اليها والعمل فيها كالمياه العميقة والمناطق القطبية والمناطق غير المكتشفة كليا (كالصحارى والغابات) • فمثلا تبلغكلفة الانتاج فيمياه بحر الشمال عشرة اضعاف كلفة الانتاج على اليابسة• كما يجد تفسيرهفيارتفاع كلفة تثميرات التشغيل والتجهيزات الجديدة كأنابيب النفط التي تتزايد كلفتها في شكل مذهل عندما تكون مخصصة لايصال النفط من المناطق المغمورة وبناء الناقلات العملاقة وانشاء المصافي الضخمة التي تتزايد كلفتها مع تزايد التقييدات المفروضة في نطاق حماية البيئة • تضاف الى كل ذلك آثار التضخم العالمي على كلفة هذه التثميرات وحجمها في الميزانين الاقتصادي والنقدي •

المخاطر والصعوبات : سياسية واقتصادية وتقنية

والتثميرات النفطية تواجه مخاطر وصعوبات تتميز في بعضها عن تلك التي تواجهها التثميرات في القطاعات الاقتصادية الاخرى• ويزيد من أهمية هذه المخاطر كون حجم التثميرات التي ستتطلبها صناعة النفط العالمية بلغ حدا مذهلا يصعب على أي مجموعة اقتصادية تأمينه •

فهناك المجازفة التقنية عند التنقيب والانتاج • اذ يمكن أن تسفر التثميرات النفطية عن نتيجة سلبية في حال عدم وجود مكامن

الحاجة الى تثميرات بـ ٤٠٠ مليار دولار في ٦ سنوات

نفطيةكما انه حتىبعد البدء بالانتاج يمكن أن تنشأ المجازفة عن ضآلة طاقة المكامن المكتشفة بالنسبة الى التوقعات التي استند اليها لتحديد التثميرات التي نفذت •

وهناك المجازفة السياسية وقد أصبحت خلال السنوات القليلة الماضية أبرز المخاطر ويبدو انها ستبقى تهدد سلامة التثميرات النفطية • فرأس المال النفطي ، ككل رأس مال يثمر ، يتطلب ضمانات دنيا في ما خص المردود وضمان رأس المال في حد ذاته •

ويأتي بعد ذلك عامل من المخاطر بدأ يرتدي أهمية متزايدة يمكن أن يطلق عليه الغموض الزمني • وتنشأ هذه المجازفة عن صعوبة التحديد الدقيق للفترة التي تفصل بين البدء بعمليات البحث والتنقيب وبين انتاج النفط وتسويقه • وقد تزايدت أهمية هذه المجازفة بسبب تزايد العمليات النفطية في مناطق صعبة وعلى مكامن تتطلب امكانات أضخم لوضعها قيد الاستثمار مما أطال من مدة هذه الفترة الفاصلة بين عمليات البحث والتنقيب وعمليات الانتاج التجاري • وبينما يمكن تقدير هذه الفترة بالاشهر في حال المكامن على اليابسة فهي تعد بالسنين في حال التنقيب والانتاج من مكامن نفطية مغمورة • واذا ما أخذت في الاعتبار ضخامة التثميرات التي تتطلبها ورشة التنقيب ووجوب تأمين مردود للرساميل المثمرة فيها منذ اللحظة الاولى لتبينت مدى أهمية هذا العامل الجديد من المخاطر أي الغموض الزمني •

تضاف الى كل ذلك ضخامة التثميرات التي ستتطلبها صناعة النفط العالمية خلال السنوات المقبلة والتي تراوح بين ٦٠ و ١٠٠ مليار دولار سنويا والصعوبات التي تنشأ عن تأمين رساميل بهذه الضخامة في ضوء المخاطر التيتواجهها التثميرات النفطية •

التمويل الذاتي والتمويل الخارجي

حتى منتصف الستينات تقريبا كانت الصناعة النفطية تؤمن حاجاتها الترسملية عن طريق التمويل الذاتي • وبفعل العوامل المتغيرة التي طرأت منذ أواسط الستينات ، وأبرزها تدني نسبة المردود وتزايد حجم التثميرات، سجل التمويل الذاتي في صناعة النفط العالمية تراجعا بحيث لم يغط سوى نسبة ٧٨ في المئة منمجموع الحاجات الترسملية• واذا ما اخذ فيالاعتبار ما سبق فان نسبة التمويل الذاتي ستستمر في التراجع ، ويقدر الا تتعدى سنة ١٩٨٠ نسبة ٦٠ الى ٦٥ في المئة •

وهذا التراجع في طاقة التمويل الذاتي لصناعة النفط العالمية أجبرها على التوجه نحو مصادر خارجية لتمويل العجز في حاجاتها الترسملية وستضطر صناعة النفط العالمية الى زيادة اعتمادها على مصادر التمويل الخارجي في السنوات المقبلة •

والاتجاه نحو التمويل الخارجي يواجه صعوبات أبرزها طاقة الاسواق المالية العالمية في وجه المتطلبات الترسملية للصناعة النفطية• وللدلالة على ذلك يكفي ان نبرز مجموع اصدارات القروض بالعملات الاوروبية الذي لم يتعد الـ ٤ مليارات دولار خلال كل من السنتين الاخيرتين أي ما يعادل نسبة ١٠ في المئة تقريبا من الحاجات الحالية للصناعة النفطية • اضافة الى ان تزايد اعتماد الصناعة النفطية علىالتمويل الخارجي سيجعلها في وضع مدين لن يسهل لها الحصول على قروض خارجية وفقا لحاجاتها •

الدولار النفطي العربي : المخرج الوحيد

هذه الصعوبة الكبرى في تمويل الحاجات الترسملية خلال السنوات المقبلة لن تتمكن صناعة النفط العالمية من تخطيها الا باللجوء الى الرساميل العربية النفطية •

فارتفاع أسعار النفط الخام والتزايد المرتقب لكميات النفط الخام المنتجة مع زوال التقييدات التي فرضتها ظروف خريف ١٩٧٣ أدت وستؤدي الى تزايد العائدات النفطية للبلدان المنتجة للنفط وفي طليعتها البلدان العربية • فالتقديرات الاخيرة تضعالعائداتالنفطية العربيةفيحدود ٦٠ مليار دولار خلال السنة الحالية•

ومن الاكيد ان هذه العائدات ستتزايد أكثر فأكثر خلال السنوات المقبلة • واذا كان من المجازفة وضع تقديرات قريبة من الواقع لهذه العائدات خلال السنوات التي تفصلنا عن سنة ١٩٨٠ أي انه من الاكيد ان العائدات النفطية العربية تتخطى بكثير الحاجات الترسملية الانمائية لبلدان العالم العربي •

واذا ما أضفنا الى ذلك الاتجاه المطرد لدى البلدان العربية المنتجة للنفط الى زيادة مشاركتها في صناعة النفط في مختلف قطاعاتها لتبين لنا مدى قدرة هذه البلدان على تمثيل دور المنقذ لصناعة النفط العالمية عن طريق سد ثغرة التمويل بفائض المال العربي • وتكون البلدان العربية بذلك قد أمنت مشاركة فعالة في استثمار ثرواتها الطبيعية من جهة وساهمت في عملية تقييم مستمرة لتطوير الصناعة النفطية في مختلف قطاعاتها أي بالتالي اعادة تقييم لثروتها الطبيعية الاولى ... النفط الخام •

فؤاد الانسي

ايضاح النقابة الوطنية اللبنانية لتحسين تربية الدواجن حول ازمة ارتفاع سعر الفروج

تتفاعل منذ حين ازمة سعر الفروج في لبنان ، والان بعدما هدأت العاصفة الى حد ما يجدر بنا ان نقف ونحلل ونوضح ونستخلص حتى نتجنب الوقوع في مثلها في المستقبل .

يذكر اللبنانيون انه قبل شهرين ونيف مرت على لبنان والشرق الاوسط عاصفة ثلج وصقيع لم يشهد مثلها اللبنانيون منذ ثمانين سنة . وقد انقطعت الطرقات والتلفونات وحتى البرق والتلكس ، كما ضرب البقاع ، وهو مهد الانتاج الداجن ، ضربة شديدة . فكان ان نفقت طيور كثيرة ، كما تجمدت مياه الشرب وانفجرت القساطل وانقطعت وسائل التدفئة عن الصيصان وحرم العديد من الطيور حتى من العلف تتقي به لسع الصقيع ويرد عنها غائلة الجوع .

حتى في مزارع الدجاج المنتج لبيض التفقيس ، تجمد البيض وانخفضت كثيرا نسبة خصبه وفقسه . ويتذكر اللبنانيون صور الهليكوبتر التابعة للجيش التي كانت تنزل الاغذية للقرى المقطوعة والاعلاف للطيور والحيوانات الجائعة .

نتيجة ذلك حدث نقص كبير في انتاج صيصان اللحم المعدة لتربية الفروج امتد بضعة اسابيع . والذي زاد الطين بلة ان هذا النقص جاء في اعقاب الخفض الطبيعي والحاصل في كمية « الامايات » المنتجة لصيصان اللحم نتيجة الازمة الخانقة التي مر بها هذا القطاع السنة الماضية ، والكل يذكر كيف كانت الفقاسات تقتل الصيصان غرقا في الماء وتحرقها وكيف كانت مزارع « الامايات » ترسل بيض تفقيسها الثمين ليباع كبيض الاكل العادي .

والذي زاد في حدة الازمة هو ان موجة الصقيع ضربت جارات لبنان مثل سوريا والاردن بقوة ، فاضطرتها بعدما هدأت العاصفة الى الاتكال على صيصان لبنان لتعبئة مزارعها ، محدثة نقصا اضافيا في الكميات المتوافرة لسوق الفروج في لبنان .

ومعروف ان الصوص يحتاج الى حوالى الشهرين ليصبح فروجا في عمر ووزن مناسبين للاستهلاك ، فجاءت نتائج هذا النقص في عز موسم الاعياد .

قانون العرض والطلب

وبما ان سوق الفروج يخضع لقانون العرض والطلب اكثر منه من اي سلعة اخرى ، وبما ان المربين تحملوا ضربات كبيرة في الامس القريب ، فما ان احس السوق بنقص الافواج حتى بدات الاسعار ترتفع ناهيك بالطلب الشديد الذي زاد العرض الى ان وصلت الاسعار الى مرتبة لم يسبق لها مثيل ، علما ان الكلفة في طبيعتها ارتفعت هي ايضا بسبب ارتفاع اسعار الاعلاف المستوردة من الخارج وغاز التدفئة وزيادة قيمة اليد العاملة وتكاثر الوفيات وتدني نسبة النمو . وهذه الظاهرة التي ضاعفت كلفة الفروج هي ظاهرة عالمية جذورها لا تخضع لارادتنا .

وكان ان استغل فريق من اصحاب شوايات الفروج هذا الظرف للسعر المرتفع ، والبلاد تضج بأنباء الغلاء ، فراحوا يشتكون ، سامحهم الله ، مهددين بالاستيراد وضاربين عرض الحائط بالخدمات التي قدمها القطاع الداجن الى الاقتصاد اللبناني والى اصحاب الشوايات بالذات الذين كانوا أول المستفيدين من تقدم هذا القطاع ونموه .

والان اشرفت الازمة على ان تحل نفسها طبيعيا بمجرد توافر الافواج في المزارع وتلبيتها لطلب السوق واعادتها الى سابق عهدها باستقرار الاسعار بسبب مرور الاعياد وزيادة العرض عن الطلب .

فضل المربين

وجدير بالذكر انه ما من بلد منتج للفروج ، يأكل فيه اهله لحم الدجاج بمثل السعر المتدني الذي يدفعه اللبنانيون ثمنا لفروج بلادنا . ولا يخفى ان مادة البروتيين المتوافرة في الدجاج ، وهي الغذاء الكامل للانسان ، توافرت لكل اللبنانيين بفضل تقدم تربية الدواجن عندنا . ولا يسهى انه قبل ان يقدم مربو الدواجن على هذا الانتاج ، كان لحم الفروج استهلاك الفئة الميسورة فقط وذلك بسبب غلاء اسعاره .

ونسأل كيف يمكن ان يهدد البعض باستيراد الفروج ما دام سعره في لبنان ادنى منه في اي بلد آخر ، واين يكمن التناقض ؟

الجواب ان الانتاج الداجن في العالم اجمع ، ان في بلدان الاقتصاد الحر او في الاقتصاد الاشتراكي او في الاقتصاد الحائر ، يتمتع بوسائل دعم قوية بمساهمة الدولة او بمراقبتها او بمباركتها ، مثالا على ذلك ان سعر الدجاج في الدانمرك لاهل البلد هو ست ليرات للكيلو ، بينما يباع فائض الانتاج الدانمركي في اسواق العالم ومنها السعودية وبلدان الخليج بسعر يقارب الليرتين ونصف ليرة للكيلو !

اجل ان البلدان الراقية والساهرة على نمو اقتصادها وازدهار قطاعها الزراعي ، يهمها ان تحافظ على المزارع مستقرا في ريفه فتدعم انتاجه وتتيح له ان يبيعه في سوقها الداخلية بسعر مرتفع نسبيا ثم تحميه من اخطار الاغراق فتجمع له الفائض وتصدره الى أينما كان في العالم بالسعر العالمي المتداول ، ويخجل اصغر الناس من الاعتراض على هذا الاجراء فلا تضرب الشوايات ولا تتهجم الالسنة غير المسؤولة ، لان الجميع يعرفون ومن لا يعرف يسأل الذي يعرف ، ان ازدهار المزارع ونجاحه هو ازدهار للوطن ونجاح له ، بينما ما هو معتمد في لبنان هو نقيض ما تستعمله مثيلاتنا ذات الاقتصاد الحر .

فالاستيراد اذا هو سياسة قصيرة النظر وضارة في المدى البعيد ، لانها سياسة تنطيس القطاع الزراعي الوطني واحياء القطاع الزراعي الاوروبي على حسابه وبالتالي تشريد الاف المواطنين مما يتسبب في زيادة البطالة .

وفي المناسبة نود ان نذكر بانه مهما بلغ سعر كيلو الفروج يبقى معقولا جدا اذا قيس بسعر لحم البقر او الغنم ، اذ ان ثلثي الفروج هو لحم صاف .

فأين نحن الان من الازمة اللبنانية ؟ الدولة ما زالت تلوح بالاستيراد بيد وتحاول ان تحدد سعر الفروج باليد الاخرى . لكنها اختارت في البدء سعرا عشوائيا هو دون الكلفة ، ثم عادت فتدارست مع اختصاصييها سعر الكلفة . وهذا حسن جدا . ولكن المزارع يقول وهنا بيت القصيد : اذا ارادت الدولة ان تحدد لي سعرا يكاد يساوي كلفتي ، فعليها ان تضمن لي سعرا لا ينخفض عن هذه الكلفة وعليها ان تضمن لي كلفة الاعلاف او تستوردها بأسعار مخفوضة عندما تنقلب الظروف وتتكاثر الافواج ويهبط الاستهلاك لسبب ما فيغرق الفائض الاسعار والمزارعين ويقودهم كما حدث في الماضي الى الافلاس . وهنا يكمن الخطر الذي يشكو منه الناس والمطلعون ، اذ ينقرض المزارع الصغير ويصمد المزارع الكبير وتزداد الصناعة تركيزا في ايد قليلة .

اذا فالاختيار في يد الدولة ولجان التسعير والمخططين لاقتصاد هذا البلد ... فاما ان يتركوا للمزارع حرية الارتفاع والهبوط ليتقي بنفسه ضربات زمانه ، تمشيا مع ناموس العرض والطلب كما هي النظرية الاقتصادية ، واضعين حدودا عليا للاسعار لا يجوز ان يتخطاها ، او تقيده الدولة بسعر الكلفة وتضمن له عدم الخسارة في حال تدهور الاسعار . فمن هو المسؤول الذي يمكنه ان يتخذ هذا القرار واعيا ما تحتاج اليه كل خطوة مدركا الى اين تقوده ، آخذا في الاعتبار كل خطوة وانعكاساتها مدركا الى اين توصلنا نتائجها ؟ . . .

رئيس النقابة
فؤاد سلام

هكذا منذ الأصل

دراسة عن الليطاني اعدها المجلس الشيعي وعرضت في مجمع بيت الدين

التنفيذ على ٣ مراحل يكلف اكثر من مليار ليرة

بين ما عرض على مجمع بيت الدين هذه الدراسة عن الليطاني ، وقد اعدها المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى وتبناها الوزير الدكتور علي الخليل وحملها معه الى المجمع ، وهي تنطوي على اقتراحات عدة لتنفيذ مشروع ري الجنوب من الليطاني ،

مقدمة

ان المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى ، بعدما تاكدت لديه ، وفي شكل لا يقبل الجدل ، الوقائع الاتية :

اولا – عدم وجود اي دراسة جدية او حتى بدائية لمشروع ري الجنوب من الليطاني عند بداية العام ١٩٧١ .

ثانيا – الاتجاه نحو البدء بدراسات واستقصاءات شاملة للمشروع في نيسان ١٩٧١ عندما تقدمت الحكومة حينه بطلب معونة فنية – مالية الى الصندوق الخاص التابع للامم المتحدة ، وقد اكد الطلب المذكور على الصفة الانمائية الاجتماعية للمشروع .

ثالثا – استجابة الصندوق الخاص في الامم المتحدة للطلب المقدم من الحكومة في تاريخ تشرين اول ١٩٧١ والبدء في الدراسات والاستقصاءات اللازمة في الشهر نفسه من السنة نفسها لوضع مخطط توجيهي عام للمشروع يقدم الى السلطات المختصة في شهر تشرين الاول سنة ١٩٧٤ .

رابعا – الاتجاه الجديد للحكومة منذ آب ١٩٧٢ في شكل يهدد الدراسات والاستقصاءات الموشكة على الانتهاء والموضوعة من خبراء منظمة الاغذية والزراعة الدولية والجهاز المساعد في مصلحة الليطاني وفقا لما ورد في الواقعة الثالثة اعلاه ، هذا الاتجاه الذي لا نجد له تفسيرا اقتصاديا او اجتماعيا او فنيا او ماليا .

خامسا – التفاقم المتسارع للحالة المتدهورة في الجنوب فقرا ونزوحا وبطالة ، هذا التفاقم الذي له من اسبابه الداخلية اكثر مما له من اسبابه الخارجية وقد طال الزمن .

والمجلس اذ يلاحظ كل هذا ، يدرك خطورة الوضع ويرى لزاما عليه ان يقترح ما يجب عمله لتدارك ما يجب تداركه قبل ان نجابه بواقع لا ينفع معه ندم، لذلك فهو يتقدم بمفهوم شامل للمشروع بانيا عليه ما يترتب من مقترحات :

مشروع ري الجنوب من الليطاني

ان مشروع ري الجنوب من الليطاني في مفهومه الشامل يكون المورد الرئيسي الحيوي لهذه المنطقة المعنية المحرومة .

ان التأخير الحاصل في تنفيذ هذا المشروع وما ينتج عنه من خلل اقتصادي واجتماعي يكرس نهائيا هجر المنطقة ويفقدنا بالتالي الامكانات اللازمة لتنفيذ المشروع ويفتح امام العدو الامكان العملي للحصول على مياه نهر الليطاني .

ان الاسئلة التي نطرحها على انفسنا قبل ان نطرحها على الاخرين هي الاتية :

هل يمكن مباشرة تنفيذ مرحلة فورية من دون الحاق الضرر بالمشروع ككل ؟

ما هي مقومات هذه المرحلة في حال الايجاب ؟

ما هي المراحل المتوجب ان تلحق بالمرحلة الفورية كي يستكمل المشروع ؟

نجيب ونؤكد ان المراحل العملية الممكنة التنفيذ مع مراعاة الاوضاع القائمة والاصول الفنية والوضع الحالي لتقدم الدراسات والامكانات المختلفة ، هي اربع :

- المرحلة الفورية .
- المرحلة الاولى .
- المرحلة الثانية .
- المرحلة النهائية الشاملة .

١ – المرحلة الفورية :

ان الدراسات والاستقصاءات التي قام بها الخبراء التابعون لمنظمة الاغذية والزراعة الدولية ، خصوصا لجهة تصنيف الاراضي الواقعة في محافظة لبنان الجنوبي تشير ، في ما تشير ، الى وجود مساحات مؤهلة للري بنسب متفاوتة تقع في اقضية النبطية وصور ومرجعيون بين المنسوبين ٤٢٥م و ٢٥٠م فوق سطح البحر تعادل ما يزيد على ٤٠٠٠ هكتار وتجاور الموقع المعتمد لانشاء سد الخردلة ، واذا ما علمنا ان منسوب مياه الليطاني في هذا الموقع هو ٢٢٣ مترا ، فيكون ضخ المياه اللازمة لري هذه المساحات من المجرى المذكور مقبولا فنيا واقتصاديا ، ولايضاح هذا الامر نؤكد :

١ – ١ : انه تمكن مباشرة تنفيذ هذه الاشغال العائدة الى المرحلة الفورية خلال مدة خمسة اشهر من تاريخ قيام الحكومة بتأمين الشروط اللازمة للعمل والمحددة ادناه .

١ – ٢ : ان مدة تنفيذ الاشغال العائدة الى هذه المرحلة الفورية تنتهي قبل نهاية سنة ١٩٧٢ في حال تأمين الحكومة الشروط اللازمة للعمل خلال مدة شهر واحد من تاريخ اليوم .

١ – ٣ : ان الاراضي المعنية هي الاراضي نفسها التي يجب ريها في اطار المشروع الشامل علما ان التعديل الوحيد الذي سيطرأ في المرحلة النهائية ينحصر في مصدر المياه التي ستغذي هذه المساحات.

١ – ٤ : ان المعطيات الفنية المتوافرة لدى الخبراء تشير الى وجوب استعمال مياه نهر الليطاني بالضخ من مجرى النهر في هذه النقطة ، علما ان المجرى في هذا الموقع سيتحول في المرحلة النهائية للمشروع الى حوض تخزين (حوض الخردلة) .

١ – ٥ : ان تنفيذ هذه المرحلة الفورية (ري ٤٠٠٠ هكتار) هو سهل وسليم ولا يتناقض مع المعطيات التي ستؤول الى وضع المخطط التوجيهي العام .

١ – ٦ : ان المياه اللازمة لري هذه المساحات هي في حدود ٢٤ مليون متر مكعب في السنة وهي مؤمنة .

١ – ٧ : انه لا داعي لاستحضار ما سمي مهندسا مستشارا نظرا الى وجود خبراء الـ « فاو » (منظمة الاغذية والزراعة الدولية) والمهندسين الحاليين في المصلحة الوطنية لنهر الليطاني لان هؤلاء يمكنهم تأمين العمل في سهولة .

١ – ٨ : ان الاكلاف المقدرة لتنفيذ هذه المرحلة الفورية هي في حدود الـ ٥٠ مليون ليرة لبنانية .

١ – ٩ : ان الاعتمادات اللازمة لمباشرة البرنامج المقترح متوافرة لدى مصلحة الليطاني حيث يمكن السير بالاعمال لمدة ستة اشهر على الاقل .

١ – ١٠ : ان المرحلة الفورية تلحظ :

١ – ١٠ – ١ : منشآت ضخ موقتة :

دراسات اولية وتنفيذية	٣ أشهر
مرحلة التلزيم	شهر واحد
التنفيذ	٢٠ شهرا
المجموع	٢٤ شهرا

١ – ١٠ – ٢ : مجاري توزيع المياه على المناطق :

دراسات اولية وتنفيذية	٦ أشهر
مرحلة التلزيم	٣ أشهر
التنفيذ	١٦ شهرا
المجموع	٢٥ شهرا

١ – ١٠ – ٣ : شبكات الري :

دراسات اولية وتنفيذية	١٠ أشهر
مرحلة التلزيم	٣ أشهر
التنفيذ	٢٠ شهرا
المجموع	٣٣ شهرا

علما ان الدراسات والتلزيم والتنفيذ لمختلف الاعمال المذكورة اعلاه تبدأ في الوقت نفسه بحيث لا تمضي الاشهر الخمسة والعشرون الاولى الا ونكون انتهينا من منشآت الضخ ومجاري توزيع المياه على المناطق وقسم من شبكات الري يعود الى ألف هكتار وبعد مضي الاشهر الثمانية الاخرى تكون شبكات الري العائدة الى ثلاثة آلاف هكتار انتهت هي ايضا، وبذلك يمكن استعمال المياه للري خلال موسم ١٩٧٦ لمساحة تقارب الالف هكتار وخلال موسم ري ١٩٧٧ تروى الثلاثة الاف هكتار المتبقية من المرحلة الفورية .

١ – ١١ : ان الشروط المتوجب تأمينها للتمكن من تنفيذ المرحلة الفورية حسب البرنامج المقترح هي :

١ – ١١ – ١ : لجهة الاجهزة البشرية : الاستعانة بالخبراء التابعين لمنظمة الاغذية والزراعة الدولية العاملين حاليا في المشروع بالاضافة الى اجهزة مصلحة الليطاني بقيادة مدير للمشروع ملم بشؤونه .

١ – ١١ – ٢ : لجهة مراقبة الخطوط الاساسية : ايجاد لجنة شعبية جنوبية ينضم اليها مدير المشروع واختصاصي من المنظمة الدولية واحد مهندسي مصلحة الليطاني .

١ – ١١ – ٣ : لجهة سير الاعمال : تقصير كل المهل الادارية .

- جهاز اداري وجهاز محاسبة يتمتعان باستقلال تام خاصين بالمشروع .
- اعطاء الافضلية لكل المعاملات العائدة الى المرحلة الفورية من المشروع .
- صدور تعهد من الحكومة لجهة اعلان اشغال المرحلة الفورية من المنافع العامة واصدار قرارات اشغال موقت للاراضي اللازمة للقنوات والقساطل .
- تحويل المبالغ اللازمة الى صندوق مصلحة الليطاني وتخصيصها لاشغال المرحلة الفورية واتخاذ التدابير التي يكرس هذا الاجراء .
- الغاء كل اجراء يتعارض مع حسن سير اشغال المرحلة الفورية .

٢ – المرحلة الاولى

٢ – ١ اطار المرحلة : ان مفهوم هذه المرحلة وجوهره عند المجلس الشيعي ينطلقان من الاعتبارات الآتية :

٢ – ١ – ١ : وجود مساحات مؤهلة للري بنسب متفاوتة تقع بين المنسوبين ٣٠٠ متر و ٨٠٠ متر فوق سطح البحر تقدر بـ ٢٥٠٠٠ هكتار ولا يمكن ريها فنيا الا من مياه الليطاني العليا (مياه سد القرعون) ، الا اذا توافرت مياه عليا اخرى لم تلحظ حاليا في الدراسات .

٢ – ١ – ٢ : وجود مساحات اجمالية مؤهلة للري في اطار المشروع الشامل تقدر بـ ٤٥٠٠٠ هكتار ، بدلا من ٣٣ الف هكتار كانت اعتمدت قبل دراسات واستقصاءات خبراء مؤسسة الـ « فاو » .

٢ – ١ – ٣ : الحاجة الى ٣١٥ مليون متر مكعب لري الاراضي الواجب ارواؤها بعدما تبين اتساع رقعتها الحقيقية بدلا من ٢٢٤ مليون متر مكعب صدرها منطوق المرسوم الرقم ١٤٥٢٢ تاريخ ١٠/٥/٧٠ والتزم بها خبراء الـ « فاو » كنمط اولي في ضوء المعلومات السابقة التي كانت متوافرة عند وضع المرسوم المذكور .

٢ – ٢ : المقترحات :

٢ – ٢ – ١ : يجب ان يعتمد في هذه المرحلة (المرحلة الاولى) للمشروع تنفيذ الاشغال العائدة الى مساحة ٢١٠٠٠ هكتار واقعة بين المنسوبين ٣٠٠ و ٨٠٠ متر فوق سطح البحر .

٢ – ٢ – ٢ : يجب ان يصحح المرسوم ١٤٥٢٢ تاريخ ١٠/٥/٧٠ في ضوء النتائج التي توصلت اليها الاستقصاءات والدراسات على يد الخبراء وعلى هدى ما سيأتي في الفقرة الاتية :

٢ – ٢ – ٣ : ضرورة القيام بالاستقصاءات والدراسات اللازمة لايجاد منشآت تخزين اضافية للمياه الشتوية على الانهر التي لها تأثير مباشر على كميات المياه اللازمة لمنطقة المشروع خصوصا عند تتابع سنوات الجفاف التي تعرض هذه منطقة المشروع الى كوارث فعلية .

٢ – ٢ – ٤ : اخذ ما لا يتعارض من التوصيات الفنية السابقة قبل مباشرة تنفيذ التأسيسات الكهربائية مع المعطيات الجديدة لحاجات الري .

٢ – ٢ – ٥ : وجوب تأمين المياه اللازمة لمدينة بيروت من مصادر غير الليطاني ومنها احواض الانهار الموصوفة في الفقرة السابقة ومن المياه الجوفية المتوافرة .

فان روعيت التوصيات المبينة اعلاه يكون المشروع سار حسب الاصول الفنية نحو الهدف الاجتماعي الانمائي المرسوم له ، وذلك بعدما تاه في بحر من الاخطاء الفنية والاقتصادية .

٢ – ٣ : ان الاكلاف المقدرة لهذه المرحلة ، بما فيها استصلاح الاراضي ، وان بنسب متفاوتة ، هي :

– القناة الرئيسية لجر المياه من القرعون	٨٥ مليون ل.ل
– القنوات الثانوية	٤٥ مليون ل.ل
– شبكات الري	١٤٠ مليون ل.ل
– استصلاح الاراضي (٢١٠٠٠ هكتار)	١٢٠ مليون ل.ل
المجموع	٣٩٠ مليون ل.ل

٢ – ٤ : ان البرنامج المقترح لدراسة هذه المرحلة وتنفيذها هو الاتي :

– متابعة الاستقصاءات والدراسات حسب ما ورد في ٢ – ٢	٨ أشهر
– الدراسات والتصاميم التنفيذية	٨ أشهر
– تنفيذ اشغال في حدود ري اول ٥٠٠٠ هكتار	٣٢ شهرا – ٥٢
– تنفيذ اشغال في حدود ري ثان ٥٠٠٠ هكتار	٢٤ شهرا – ٧٦
– تنفيذ اشغال في حدود ري ثالث ٥٠٠٠ هكتار	٢٤ شهرا – ١٠٠
– تنفيذ اشغال في حدود ري رابع ٦٠٠٠ هكتار	٢٤ شهرا – ١٢٤

٢ – ٥ : تتوجب مباشرة هذه المرحلة فورا وكما هو مبين في البرنامج ويتوجب تأمين كل الوسائل المالية والامكانات البشرية .

٣ – المرحلة الثانية :

٣ – ١ جوهر المرحلة : تقوم هذه المرحلة على تنفيذ الاشغال العائدة الى ري بقية المساحة المشمولة باطار المشروع اي ٢١٠٠٠ هكتار واقعة بين الشاطىء والمنسوب ٣٠٠ متر فوق سطح البحر ، ويدخل في اطار هذه المرحلة تنفيذ اشغال السدود واحواض التخزين التي اشرنا الى وجوب دراستها تفصيلا في المرحلة الاولى اعلاه .

٣ – ٢ الاكلاف : ان الاكلاف المقدرة لاشغال هذه المرحلة ، بما فيها تلك العائدة الى استصلاح الاراضي، هي :

– الآبار والقنوات الرئيسية والمنشآت المختلفة	٦٠ مليون ل.ل
– شبكات الري (٢٠٠٠٠ هكتار)	١٥٠ مليون ل.ل
– سدود واحواض تخزين مختلفة ومنشآت	١٢٠ مليون ل.ل
– استصلاح اراض	٩٠ مليون ل.ل
المجموع	٤٢٠ مليون ل.ل

٣ – ٣ البرنامج :

– دراسات وتصاميم تنفيذية	٨ اشهر
– تنفيذ أعمال في حدود ري ٤٠٠٠ هكتار	٣٢ شهرا
– تنفيذ أعمال في حدود ري ٤٠٠٠ هكتار	٢٤ شهرا
– تنفيذ أعمال في حدود ري ٤٠٠٠ هكتار	٢٤ شهرا
– تنفيذ أعمال في حدود ري ٤٠٠٠ هكتار	٢٤ شهرا
– تنفيذ أعمال في حدود ري ٤٠٠٠ هكتار	٢٤ شهرا
المدة الاجمالية	١٤٠ شهرا

٣ – ٤ : تتوجب مباشرة هذه المرحلة قبل بداية سنة ١٩٨٢ بحيث ينتج أول قسم منها – ٤٠٠٠ هكتار – قبل نهاية موسم الري سنة ١٩٨٥ ثم يليها تجهيز مساحة ٤٠٠٠ هكتار اضافية كل سنتين وتنتهي اعمال هذه المرحلة قبل نهاية موسم الري سنة ١٩٩٣ .

ملاحظة : ان المدة المقدرة لانشاء سد يسري من الهيئات الفنية هي ثلاث سنوات .

– وتقدر المدة اللازمة لانشاء سد الباروك وحوضه باربع سنوات .

– كما ان انشاء احواض مماثلة حيثما يظهر مثل هذا الامكان في احواض الانهر المشار اليها في المرحلة الاولى لا يستوجب اكثر من ٤ سنوات .

– لذلك يمكن مباشرة مثل هذه المنشآت في بداية المرحلة الثانية بحيث تكون جاهزة خلال اربع او خمس سنوات .

٤ – التجهيز الشامل للمنطقة انطلاقا من مشروع الري :

– ان القاعدة المعتمدة في البلدان المتقدمة تقتضي القيام بالتجهيز الشامل للمناطق غير النامية فيها ، ونحن نعتقد انه لا داعي لتبرير وجوب هذا التجهيز بالنسبة الى المناطق المحرومة في لبنان لان مظاهر الحرمان جلية واضحة للعيان ، كما نعتقد انه لا مجال لضمان نجاح مشروع الري في الجنوب ان لم تؤمن له المقومات الاساسية المتوجبة لاستثماره اقتصاديا ، وما هذه المقومات والامكانات الا تلك التي يؤمنها التجهيز الشامل للمنطقة خصوصا :

٤ – ١ العناصر الزراعية والاستثمار الزراعي :

٤ – ١ – ١ : التأسيسات الزراعية المقتضاة ونخص مستودعات تجميع المحاصيل ومراكز الحفظ الموقت ومنشآته والنقل والمعالجة والطرق الزراعية علما ان فقدان هذه المنشآت والوسائل من شأنه ان يضعف المردود الاقتصادي بنسبة كبيرة ويعرض المشروع للفشل .

٤ – ١ – ٢ : التنظيمات والتأسيسات العائدة الى تأمين تصريف المحاصيل على انواعها ، علما ان عدم وجود هذه العناصر يفسح في المجال امام تدني الاسعار واستغلال ضعف المنتج من تجار الجملة والوسطاء كما يفسح في المجال امام تلف بعض المحاصيل .

٤ – ١ – ٣ : التنظيمات ومراكز تأمين وسائل العمل من معدات وآليات ومكائن ، والتي من دونها يصعب على الفلاح والمزارع استثمار الارض في شكل صحيح ومجد .

٤ – ١ – ٤ : المؤسسات ومراكز التسليف الزراعي التي تضمن الامكانات المالية المتوجبة للمستثمر الزراعي وتسمح له بمواجهة تدني الانتاج بفعل العوامل الطبيعية او سواها او بسبب خفض الاسعار ، كما تضمن له تنمية الرقعة التي يستثمرها تدريجا .

٤ – ٢ تصنيع المنتجات الزراعية : ان نجاح المشاريع الزراعية مرهون الى حد بعيد بوجود ما يسمى مصانع تحويل المنتجات الزراعية تقوم في الاطار الجغرافي للمشروع ، الامر الذي يخفض كلفة المنتجات المحولة ويساهم في ايجاد عمل مجد لاهل المنطقة وبالتالي يساهم في انمائها . لذلك يعتبر ايجاد مثل هذه المصانع من المقومات الاساسية بالنسبة الى المشروع ويعود الى الدولة تأمين التنظيمات والتشريعات والمساعدات بل والمساهمات اللازمة لدفع القطاع الخاص الى الاقدام على انشاء مثل هذه المصانع وضمان عدالة تعاملها مع المنتجين.

٤ – ٣ – مرافق النمو الاجتماعي والسياحي : ان الطبيعة والمناخ اللذين تتمتع بهما منطقة المشروع تدفعان في حال تنفيذه الى ايجاد مناظر طبي[...] مستحبة للسياح والمصطافين شرط وجود التجهيز[...] الصحية والاجتماعية وطرق المواصلات اللازمة ، لذ[...] فان وجوب ايجاد هذه التجهيزات والطرق يؤلف مقو[...] اساسيا بالنسبة الى المنطقة ويساهم مساهمة كب[...] في انمائها .

٤ – ٤ التنمية الذهنية والتكنولوجية : ان اح[...] العناصر الاساسية التي تسمح باستثمار مشاريع ال[...] استثمارا صحيحا هو ارتفاع المستوى الذه[...] والتكنولوجي لدى المستثمر حيث يمكنه تفهم ش[...] الاستثمار الزراعي في شكل سليم ، لذلك يج[...] ايجاد مراكز تعليم وتوجيه زراعي خصوصا لج[...] استعمال المعدات والآليات والمكائن الزراعية ول[...] ممارسة الاستثمار الزراعي في حد ذاته .

٤ – ٥ مواجهة العوامل الطبيعية : ان احدى الموجب[...] الاساسية لضمان سلامة المزروعات هو حفظها [...] التلف بفعل العوامل الطبيعية (السيول والم[...] الاتربة والانهيارات) لذلك يتوجب تصريف ا[...] الشتوية في مجاري المياه الطبيعية وتكييف الا[...] حيثما يتوجب .

٤ – ٦ استثمار الاراضي شبه الهامشية والارا[...] المحرومة من مياه المشروع :

، من المعلوم ان تقل هذه الاراضي متوافرة [...] مساحة لا تقل عن ٣٠٠٠٠ هكتار مشمولة بالمنا[...] وان هذه الاراضي مملوكة من عدد كبير من الا[...] الذين لا يجوز أن يحرموا فوائد المشروع (على [...] عدم امكان تأمين ري هذه الاراضي من المياه المخص[...] قانونا وفنيا للمشروع) ومن المعلوم أن نسبة الانتا[...] الزراعية لهذه الاراضي هي دون ٤٠٪ من انتا[...] الاراضي ذات المردود العالي ، وان القسم الكبير [...] هذه الاراضي ذو تربة كلسية ، يجب والحالة ه[...] تأمين استثمار القسم الاكبر من هذه الاراضي و[...] بتنوير مالكيها حول الامكانات المختلفة لاستثمار[...] ونخص بالذكر وجوب ايجار البحيرات الجبلية ح[...] يمكن ذلك .

٤ – ٧ الاكلاف : يمكن تقدير اكلاف اعمال التج[...] الشامل للمنطقة تقديرا عفويا بنسبة ٢٠٪ من اك[...] مشروع الري الاساسي .

٤ – ٨ التنفيذ : ان المشروع في تنفيذ هذه المر[...] يجب ان يكون مزامنا مع المراحل الثلاث السابقة .

٥ – التمويل :

على الدولة تأمين تكاليف المرحلة الفورية والبا[...] ٥٠ مليون ليرة لبنانية وهذا ليس بالامر العس[...] اذا ما علمنا ان صندوق مصلحة الليطاني لدي[...] يمكنه من الحل فورا .

اما المبالغ المتوجب تأمينها في المراحل الاخ[...] فهي كما يأتي :

١ – المرحلة الاولى	٣٩٠ مليون ل[...]
٢ – المرحلة الثانية	٤٢٠ مليون ل[...]
٣ – التجهيز الشامل	١٨٠ مليون ل[...]
المجموع	١٠٣٠ مليون ل[...]

ولكي لا تكون قيمة المبلغ ذريعة تقعد الدولة [...] تأمينها ، علما انها ستصرف في مدى عشرين [...] بمعدل ٥٠ مليون ليرة سنويا .

ولما كان من المتوجب البدء به فورا وقد بيناه [...] في ما سبق ،

ولما كان تأمين الاموال اللازمة امرا بديهيا ، ي[...] قسم منها في الموازنة العامة والباقي يؤمن بطر[...] القروض ، لذلك ، نعلن استعدادنا للقيام مع لج[...] تشتمل على ممثل او اكثر للحكومة بزيارة الاق[...] العربية القادرة والراغبة رغبة صادقة في مس[...] المساعدة الى لبنان ، لمقابلة حكوماتها ومؤسس[...] التمويل فيها للحصول على العروض الممكنة والملا[...] لتمويل كامل المشروع وعلى الله فليتوكل العاملو[...]